الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

من إعداد الطالب:

– بختي أسامة

تحت إشراف:

– د. سعودي عبد الصمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
.....	.....	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
عبد الصمد سعودي	.....	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

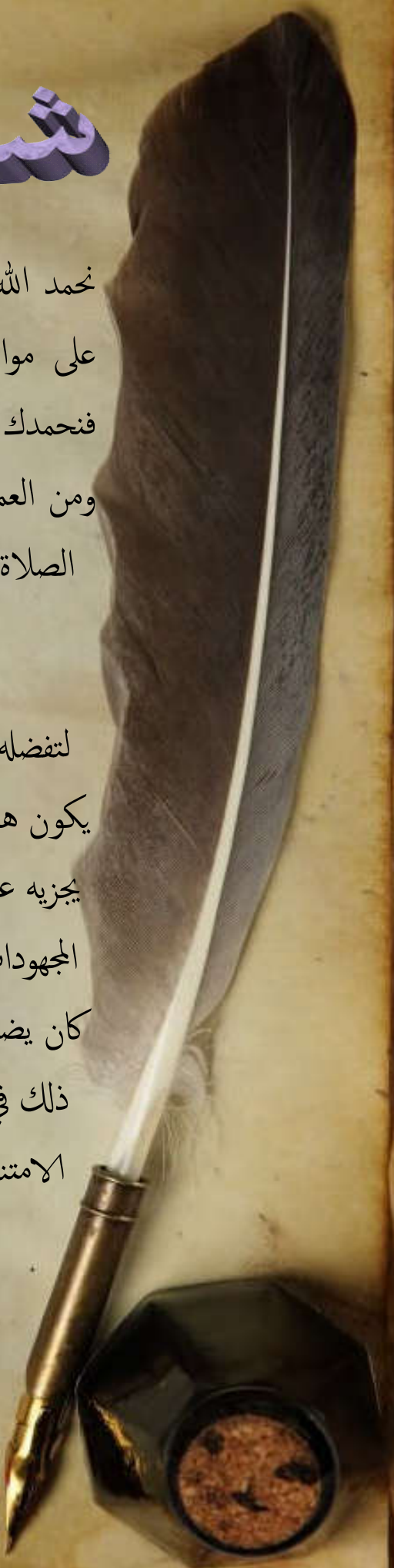

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام ،كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

" د. سعودي عبد الصمد "

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير قبل الإشراف على هذا العمل البسيط، وعلى المجهودات التي بذلها من اجلنا، والنصائح والتوجيهات العظيمة ،التي كان يضعها نصب أعيننا وهو يتبع هذا البحث بكل اهتمام جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين، نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة .

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عز وجل:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمـــي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبـــي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتـــــي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتـــــي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان.....	-
إهداء.....	-
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الأشكال.....	IV
قائمة الجداول.....	V
مقدمة.....	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة	
تمهيد.....	04
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الناشئة.....	05
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة ومراحل نموها	05
أولا- تعريف المؤسسات الناشئة.....	05
ثانيا- التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة.....	06
ثالثا- مراحل نمو المؤسسات الناشئة **start ups**.....	07
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة وخطوات إنشائها	09
أولا- دور وأهمية المؤسسات الناشئة.....	09
ثانيا- خطوات إنشائها (المؤسسات الناشئة) (**start ups**).....	11
المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة.....	12
أولا- خصائص المؤسسات الناشئة.....	12
ثانيا- مميزات المؤسسات الناشئة	13
المطلب الرابع: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها	14
أولا- سبل نجاح المؤسسات الناشئة.....	14
ثانيا- أسباب فشل المؤسسات الناشئة.....	16
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	18

المطلب الأول : الفرق بين المؤسسة الناشئة **Startups** والمؤسسة الكلاسيكية.....	18
المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر.....	20
أولا– شروط منح علامة مؤسسة ناشئة.....	20
ثانيا– إجراءات تقديم طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة.....	21
المطلب الثالث: دور الحاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر....	22
أولا– حاضنات الأعمال.....	22
ثانيا – دور حاضنات الأعمال في دعم تطوير المؤسسات الناشئة.....	25
المطلب الرابع: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	28
أولا– الحاضنات.....	28
ثانيا– دار المقاولاتية.....	28
ثالثا– مشاتل المؤسسات.....	29
ثالثا – الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية.....	29
خامسا– الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.....	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري	
تمهيد.....	33
المبحث الأول: تكريس تمويل المؤسسات الناشئة.....	34
المطلب الأول: إنشاء هيئات متخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة	34
أولا– الهيئات المكلفة بالتمويل.....	34
ثانيا– الهيئات المساعدة على التمويل.....	38
المطلب الثاني: طبيعة التمويل المكرس لفائدة المؤسسات الناشئة	39
أولا– التركيز على التمويل بواسطة رأس مال المخاطر.....	39
ثانيا– إمكانية الاعتماد على آليات التمويل التقليدية.....	40
المطلب الثالث: الاستراتيجيات التقليدية والمستحدثة الخاصة في تمويل المؤسسات الناشئة..	40

المطلب الرابع : صعوبات وتحديات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.....	53
المبحث الثاني:علامة ، الإعفاءات، والامتيازات الممنوحة للمؤسسة الناشئة.....	54
المطلب الأول :علامة المؤسسة الناشئة " label ".....	54
المطلب الثاني: مجمل الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمؤسسات الناشئة	56
أولا– الإعفاءات الضريبية.....	*56*
ثانيا– التحفيزات والامتيازات الاقتصادي المقدم للمؤسسات الناشئة	61
المطلب الثالث: نماذج ناجحة للمؤسسات الناشئة في العالم العربي.....	63
خلاصة الفصل.....	67
الخاتمة.....	69
قائمة المراجع والمصادر.....	73

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)	-

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01	منحنى المؤسسات الناشئة start ups	
02	منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startups ومؤسسة كلاسيكية	
03	يبين علامة مؤسسة ناشئة	

مقـــــدمـــة

مقدمة:

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات تواجهه العديد من الصعوبات، نظرا لحداثة عهدها في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كون هذا النوع يتبنى الأفكار المستحدثة والإبداعية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على هذه الوضعية، كما يمكن اعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وكذلك تكلفتها التمويلية المنخفضة .

أولا- الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية المتمثلة في السؤال الآتي:

ما هو واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدد من التساؤلات فرعية فيما يلي:

- هل توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ؟
- هل توجد هياكل دعم للمؤسسات الناشئة؟
- هل تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر؟

ثانيا- الفرضيات

- نعم توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات.

- نعم توجد هياكل دعم للمؤسسات الناشئة .
- نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر.

ثالثا- أهداف الدارسة:

- **إبراز** أهم الخصائص والمميزات للمؤسسات الناشئة.
- التعرف على مختلف هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة.

رابعا- أهمية الدراسة

إن المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الناشئة له أبعاد اقتصادية واجتماعية جعلت الدراسات والأبحاث تهتم بهذه المؤسسات حيث تتجلى أهمية موضوعنا في إبراز أهم العراقيل والمشاكل التي أصبحت تعاني منها المؤسسات الناشئة في الجزائر و التي تحول دون استمرارها و تطورها.

خامسا- المنهج المتبع

لقد تم الإعتماد في موضوع بحثنا هذا على الأسلوب الوصفي و التحليلي من خلال التعريف بالمؤسسات الناشئة startup، إبراز أهميتها. وهياكل دعمها في الجزائر وكذا تحليل الأشكال وإعطاء أمثلة حية عن المؤسسات الناشئة في العالم العربي.

سادسا- الدارسات السابقة:

● **دراسة بورنان، صولي ،2020**، هدفت هذه الدارسة إلى ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة لأنها من بين الشركات التي تتصف بالنمو السريع بالإضافة إلى أنها من المؤسسات التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، كما أشارت هذه الدارسة إلى الآليات التي اتخذتها الجزائر للتخفيض من معدل البطالة وتخفيف حدة تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

● **حسين يوسف، صديق إسماعيل 2021**، وتهدف هذه الدراسة عن المؤسسات الناشئة. وعرض أهم خصائصها وما يميزها عن المؤسسات التقليدية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها، وأكثر عقبة تواجه المبتكر لتجسيد مؤسسة الناشئة يتمثل في خوفه من سرقة أفكار، ويليها مشكل التمويل، وأكثر ما يساهم في فشل المؤسسة الناشئة إنغماس المقاول بفكرته وتطويرها دون التأكد من وجود سوق أو خلقه لسوق جديدة لها.

● **بلغير هند، 2021**، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل النمط الاقتصادي الجديد الذي تسعى الجزائرية إلى تبنيه، والقائم على إقتصاد المعرفة في إطار إستراتيجية تنمية إقتصادية مستدامة. وكذا ضرورة إعادة النظر في النصوص التنظيمية التي تنظم البحث العلمي في بلادنا، وتكييفها مع متطلبات تحفيز الإبتكار وبراءة الإختراع.

● **جغدالي نجاة، 2020**، وتهدف إلى الدراسة أي الوصول لنتائج عملية ونظرية حول دور المؤسسات الناشئة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية مما سيعطيها مكانة بين الدراسات الأكاديمية ، كما أن الهدف من ذلك هو لفت إنتباه القائمين على الصناعات الجزائرية إلى أهمية خلق مؤسسات ناشئة startup .

سابعا- هيكل الدارسة

تحتوي هذه الدارسة إضافة إلى المقدمة والخاتمة على فصلين مقسمة كمايلي:

الفصل الأول نتناول فيه الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والذي يحتوي على مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية المؤسسات الناشئة وتم قراءته في أربع مطالب. أما المبحث الثاني فهو بعنوان واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والذي يحتوي على أربع مطالب.

أما بخصوص الفصل الثاني فهو بعنوان تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري. والذي يحتوي بدوره على مبحثين الأول بعنوان تكريس تمويل المؤسسات الناشئة وفيه أربع مطالب، أما الثاني فهو بعنوان علامة المؤسسة الناشئة label و مجمل الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لمؤسسة الناشئة وتقسم إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات التي لها دور هام في النشاط الاقتصادي فهي يمكن لها أن تتطور بصورة أسرع من المؤسسات الكبيرة لكون طبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة، إلا أنها تحتاج لجهات دعم واحتضان توفر لها أسس نشأتها واستمرارها حيث زاد الاهتمام بهذه المؤسسات الناشئة وذلك بعد ظهور مؤسسات مختصة في ذلك وهي ما أطلق عليها حاضنات الأعمال، وقد اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة نظرا إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها ومحاور التنمية المستقبلية، وكذا الإنجازات المحققة إلى حد الآن و مساهمة هيئات في إنشاء العديد من هذه المؤسسات بهدف تقليل التبعية النفطية. وسنتناول في فصلنا هذا مختلف المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الناشئة من تعريف وخصائص وأهداف وغير ذلك وواقع هذه المؤسسات في الجزائر .

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشأة في مجال الأعمال التسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير بغض النظر عن حجمها، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بإرتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع إحتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها، تكاليفها منخفضة عند انطلاقها، مقابل أرباح سريعة، في ضل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع بإعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة ومراحل نموها

يعتبر موضوع الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا.

أولا- تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة "startup" اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح يعرفه القاموس الفرنسي la rousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة".

في غياب إجماع حول تعريف موحد حول Start-up، فإن هذا المفهوم وفق المعجم Larousse يشير إلى أنها تلك المؤسسات الفنية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"، ويعرفها الباحث Erice Rels بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة علية من حالة عدم التأكد . (1)

بينما عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة"، (growth =start-up)، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup company)

[1]- محمد هاني، **المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي**، الكتاب معتمد من طرف المجلس العلمي والمجلس العملي للكلية، حالة منظمة البويرة، جامعة البويرة، بدون سنة، ص 16.

في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر، أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو. [1]

وحسب Paul Graham أيضا فإن النمو الجيد يكون بين "5" و "7" بالمائة أسبوعيا وأحيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة .

وحسب باتريك فريدسن Patrick Fridenson أن تكون الشركة الناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب أن تتضمن وتستوفي الشروط الأربع التالية:

- ❖ نمو قوي محتمل.
- ❖ استخدام تكنولوجيا حديثة.
- ❖ تحتاج لتمويل ضخم.
- ❖ سوق جديد مع صعوبة تقييم المخاطرة. [2]

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة start ups على أنها مؤسسة تسعى لابتكار وطرح منتج أو خدمة جديدة وتسويقها، كما أنها تتميز بارتفاع المخاطرة وحالة عدم التأكد، في مقابل تحقيق نمو سريع وقوي مع احتمال تحقيقها لأكبر عائد ممكن في حالة نجاحها. [3]

ثانيا– التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم (254/20) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية العلامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها12، وقد ذكر هذا المرسوم في الفصل الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة،

---

[1]– الملتقى الوطني الثاني عشر، **المؤسسات الناشئة والحاضنات**، مطبعة منصور، جامعة الوادي، 25 فيفري 2021 ، ص 11–12 .

[2]– جغدالي نجاة، **دور المؤسسات الناشئة Start-up في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019–2020، ص 28.

[3]– مرجع نفسه ، ص 28 .

حيث نصت المادة (11) منه على أنه: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:

- ❖ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.
- ❖ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- ❖ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- ❖ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة (03) مؤسسة ناشئة.
- ❖ يجب أن تكون إمكانيات والمؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- ❖ ويجب ألا يتجاوز عدد العمال (250) عامل.

والملاحظة أن المشرع الجزائري لم يعرف المؤسسة الناشئة مباشرة وإنما حدد أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة "المؤسسة الناشئة. [(1)]

ثالثا– مراحل نمو المؤسسات الناشئة start ups

إن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup start ups هو النمو المستمر، إلا أن الواقع هو غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham. [(2)]

[1]– الملتقى الوطني الثاني عشر، مرجع سابق، ص 28.

[2] –Aidin Salamzadeh, Hiroko Kawamorita Kesim, Startup Companies: Life Cycle and Challenges, conference paper,2022-02-24 تاريخ الزيادة

الشكل رقم (01) : منحنى المؤسسات الناشئة start ups

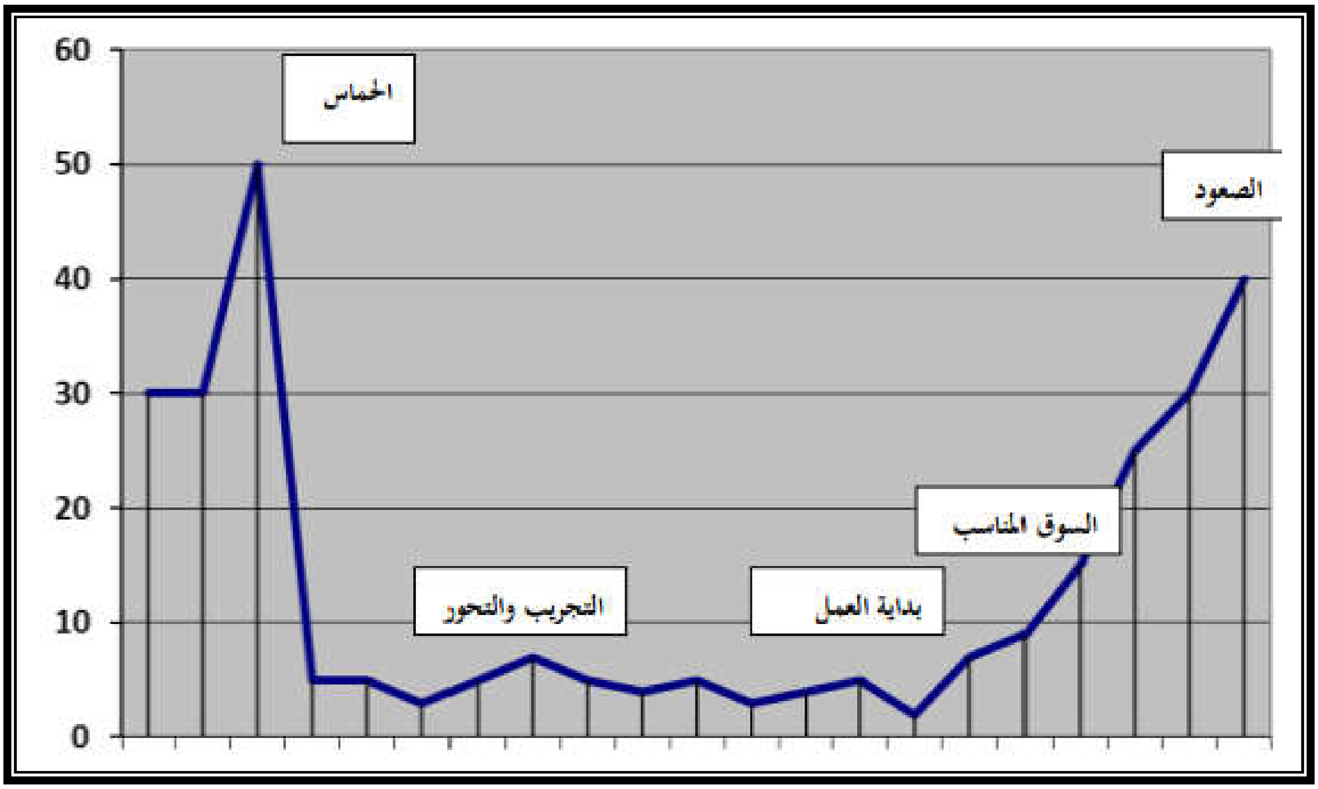

المصدر: Paul Graham, startup happiness curve, http://t.co/P1FDc1MCUB

من خلال الشكل رقم 01 يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة start ups تمر بخمس مراحل:

1- مرحلة قبل الانطلاق: طرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، من طرف شخص ما، أو مجموعة من الأفراد وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن التمويل، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات سواء من طرف الحكومة أو من طرف الأفراد.

2- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه صاحب الفكرة في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

3- مرحلة الحماس: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

4- مرحلة الإنزلاق التدريجي والتسلق: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين برأس المال المغامر بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها مرحلة التحور من المستقبل للمشروع، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

5- مرحلة النمو والصعود: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والإختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالإرتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد إعتمد الإبتكار الجديد، لتبدأ مرحلة إقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحى الذي سبق ذكرناه .

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة وخطوات إنشائها

ستناول في المطلب أهمية المؤسسات الناشئة وخطوات إنشائها.

أولا- دور وأهمية المؤسسات الناشئة

إن بلدان دول العالم السائرة في طريق النمو، في تنميتها تواجه تحديات هائلة عديدة منها: التجهيز الصناعي غير الموجود تقريبا، البطالة المتفشية، فقر السكان، ومستويات التعليم والتدريب التي تحتاج للترقية، إضافة إلى التكاليف المعيشية المرتفعة باستمرار على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرت مليارات في بناء الهياكل الأساسية والأشغال العامة فقط، تاركة قطاعات اجتماعية هامه. فيرى الخبراء في المجال أن المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة هذه التحديات و كذا إسهامها في النهوض باقتصادياتها كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي و تعجل بنموها، و يمكننا تلخيص أهمية و دور المؤسسات الناشئة في ما يلي:

1- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: حيث تتميز بالقدرة العالية توفير فرص في العمل، إضافة إلى قدرتها استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل

خاصة ذوي الشهادات، أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة، و بالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.

2- الابتكار في البحث والتطوير: ولا سيما في مجال التكنولوجيا ، وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضي لتنميه أي بلد في العالم و القدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى (حسب دراسة أمريكية)

3- زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف. ورفعت من مستوى جودة المنتوجات، وكذلك مما ساعدها على ذلك "تبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية ". [(1)]

4- نشر القيم الايجابية في المجتمع: تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا إدخال قيم جديدة للمجتمع و المساهمة في تطوير ثقافة المستهلك و تشجيعه على تقبل التغيير .

5- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي: تعالج القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها و تساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنويع في المنتوجات، والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.

6- استثمار المدخرات و تعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة أفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى(إعادة توزيع الدخل) و جذب المستثمرين المحليين و الأجانب.

7- المساهمة في النمو الاقتصادي: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل و نمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة و المساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية و بالتالي جلب عملة أجنبية .

[1]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص71-72 .

8- مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تأتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول علي السكان. (1)

ثانيا- خطوات إنشائها (المؤسسات الناشئة) (start ups)

لإقامة شركة ناشئة يجب تتبع النقاط التالية: (2)

1- فكر في مشكلات الناس وحاجاتهم needs: تسعى الشركات الناشئة بطبيعتها إلى تقديم حلول وطرح الخدمات الرائدة في السوق، إذا ضربنا المثال بشركة Uber نرى أنها بدأت بالعمل انطلاقا من تركيزها على حاجة الناس لطلب تكسي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية.

2- فكر في طرق تساعد على الارتقاء بالعمل والمبيعات: كرائد أعمال، أنت بحاجة إلى اختيار حلول تتمتع بإمكانية كبيرة للنمو وتكون قادرة على زيادة الأرباح والدخل دون الحاجة إلى بذل التكاليف الضخمة على البنى التحتية وغيرها.

3- يجب أن تستند على التكنولوجيا: إن التكنولوجيا موجودة لتسهيل حياتنا، لهذا السبب يجب استخدام الموارد التقنية المتاحة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء الذين تستهدفهم.

4- حدد أهداف و قرر فترات زمنية لتنفيذ هذه الأهداف: كما هو الحال في أي عمل تجاري، يجب على الشركة الناشئة startup أن تحدد أهدافها بشكل جيد جدة، على الأمد القصير، المتوسط والبعيد.

5- البحث عن موارد تمويل جماعي: إذا لم تكن لديك ميزانية كافية لرعاية وتنفيذ فكرة الأعمال التجارية الديك، ابحث عن مصدر تمويل جماعي.

6- شكل فريق عمل موحد: تحقق من أن يكون لديك فريق عمل جاهز ومستعد لإقامة شركتك الناشئة، لا داع لأن يكون مجموعة كبيرة، بل الأهم أن يساهم كل عضو بشيء هام من أجل المشروع. (3)

---

[1]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، مرجع سابق، ص71-72 .

[2]- ديناوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص330-331.

[3]- ديناوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، مرجع سابق، 2020، ص331.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة

وتتمثل خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة فيمايلي:

أولا– خصائص المؤسسات الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الإقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها: [1]

- ❖ روح المبادرة بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها.
- ❖ تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى إن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون عالية في إستيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.
- ❖ المساهمة في إستراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية، بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة.
- ❖ قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وإمداد نطاقها إلى المناطق النائية إضافة إلى قلة الإنتشار الجغرافي.
- ❖ مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري وقدرتها على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.
- ❖ الإنخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء وقلة التدرج السلطوي.
- ❖ إستخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة.
- ❖ دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والإستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات إلزامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة. [2]

---

[1]– رمضاني مروى، بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)–** ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص279–280 .

[2]– رمضاني مروى، بوقرة كريمة، مرجع سابق، ص280

ثانيا– مميزات المؤسسات الناشئة

1– شركات حديثة العهد: نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاءة في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم.

2– تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة ، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

3– مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

بكلمة أخرى إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

4– مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز الـ Startup بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative، و إشباع الحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية . [1]

ويعتمد مؤسسو الشركات الناشئة startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

5– مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة Startup على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على ذلك: [2]

- ✓ نذكر بعض المؤسسات الناشئة startups

---

[1]– بونان مصطفى، علي صولي، **الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11، العدد 01 ، 2020، ص133-134.

[2]– مصطفى بونان، علي صولي، مرجع سابق، ص 135.

- ✓ Apple.
- ✓ أمازون
- ✓ مايكروسوفت
- ✓ جوجل

المطلب الرابع: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها

المؤسسات الناشئة نسبة كبيرة من المنشات الاقتصادية في العديد من دول العالم سواء الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية ما جعلها تستحوذ على إهتمام كبير من قبل المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية .

أولا- سبل نجاح المؤسسات الناشئة

من أجل بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيبا كبيرا من الاهتمام، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها وقد قدمت مجلة فوريس 10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارهم.

1- الحصول على حجم تمويل كبير: نادرا ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل عملها مما يساعدها على تعزيز نموها، وبذلك فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ما ينطوي على مخاطرة جديدة، ولذلك وجب عليها إيجاد خطة عمل تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة. [1]

2- إنشاء مجلس إدارة: يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافع فضلا عن تمتعهم بالشغف والطموح وهو ما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق أرباح، إلا أنهم يحتاجون أيضا إلى الخبرة وتكوين علاقة مع رواد القطاع الذي يعملون به لذلك فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال وخبراء متمرسين ولا بد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

[1]- إلياس حناش، بوقنعور خديجة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير – دراسة تحليلية-** ، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان – إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأسباب التقليدية و المستخدمة، جامعة جيجل، 2021، ص 84.

3- التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة: يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، بدلا من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، وذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء.

4- الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء: يستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين ذوي الخبرة و الكفاءة من أجل تنمية مؤسساتهم مما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح.

5- التركيز على تنمية المبيعات: يتطلب تحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياة المؤسسة الاهتمام بتحقيق المبيعات، وذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق الأهداف و المتطلبات الخاصة بالمؤسسة، ولذلك وجب على أصحاب المشروعات الحرص على تدريب أفراد الفريق بتوفير كل الأدوات و الظروف التي يحتاجونها فضلا على تحسين علاقات المؤسسات مع عملائها.

6- توفير فريق من القادة المحترفين: تحتاج المؤسسة الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين و الإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو و تحقيق أهداف الشركة، حيث أن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون مدبرين محترفين ومبدعين.

7- التمييز بين التسويق و المبيعات: يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض.

8- بناء علاقات وطيدة مع العملاء: تحرص المؤسسات الناجحة بعد تجاوز المراحل الأولى من نموها على إبقاء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وآمالهم فهذه هي الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم. (1)

9-إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية: إن أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة و المديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال

[1]- إلياس حناش، مرجع سابق، ص 85.

المتقلب.

ثانيا- أسباب فشل المؤسسات الناشئة

تتسم أول خطوة يخطوها الفرد نحو هدف جديد بالخطورة، الصعوبة وحتى الغموض، وفي غالب الأحيان يتردد في القيام بها، ومن جهة أخرى هناك أفراد يتسمون بالتحدي والمجازفة غير آبهين ومدركين لنتائج ذلك الإندفاع نحو المجهول، وفي كلتا الحالتين وقبل المضي نحو وضع حجر الأساس، وجب على الفرد تحليل ما يحيط به وعلى أصحاب المشاريع معرفة العناصر المهمة التي أدت إلى فشل المشروعات التي سبقتهم، ومحاولة فهم طبيعتها وتجنبها، وتقسم هاته الأسباب إلى قبلية وبعدية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (1)

1- الأسباب القبلية:

أ- **نقص الخبرة:** على الأشخاص الذين يفكرون في البدء في المشروع أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

ب- **الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي:** فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لإعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الناشئة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي إعتياديا لفشل المشروع في البقاء والإستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لن يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الإستراتيجية يؤدي إلى تمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شراءه ومن هو المستهلك المستهدف، وبالتالي كيف يمكن جذبه والمحافظة عليه، بما في ذلك إختيار الموقع الملائم وهو مزيج من علم وفن ، ويتم ذلك مسبقا، بحيث لا يجب أن يعود بالموارد سبب الإختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر، إنما يستدعي تفكيرا عميقا، ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف، إمكانية التوسع ...الخ.

كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والأسواق والمنافسين وللحاجات والرغبات، ومقارنة المتوفر في السوق من منتجات وخدمات مع الفكرة الخامة التي تتطلع للتجسيد.

1- فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، __أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الناشئة Start- up في الجزائر – دراسة تحليلية –__، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01 ، 2020، ص 124.

2- **أما الأسباب البعدية:** والتي تظهر بعد تجسيد المشروع على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المالية، كيفية تحصيلها وتخصيصها التحليل غير المعمق والمستمر للبيئة الداخلية والخارجية من قدرات إستراتيجية، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين، السياسات والقوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة، التماطل في تحقيق الأهداف، .. الخ. [1]

[1] – فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، مرجع سابق، ص 125.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الفرق بين المؤسسة الناشئة Startups والمؤسسة الكلاسيكية في المطلب الأول، ولابد من شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر في المطلب الثاني، في حين تم تخصيص المطلب الثالث دور الحاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: الفرق بين المؤسسة الناشئة Startups والمؤسسة الكلاسيكية.

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فان المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا. والتحول من شركة ناشئة إلى شركة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو upper" مستقبل المؤسسة الناشئة الـ Startup كما يوضحه الشكل التالي : [1]

الشكل رقم (02): منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startups ومؤسسة كلاسيكية

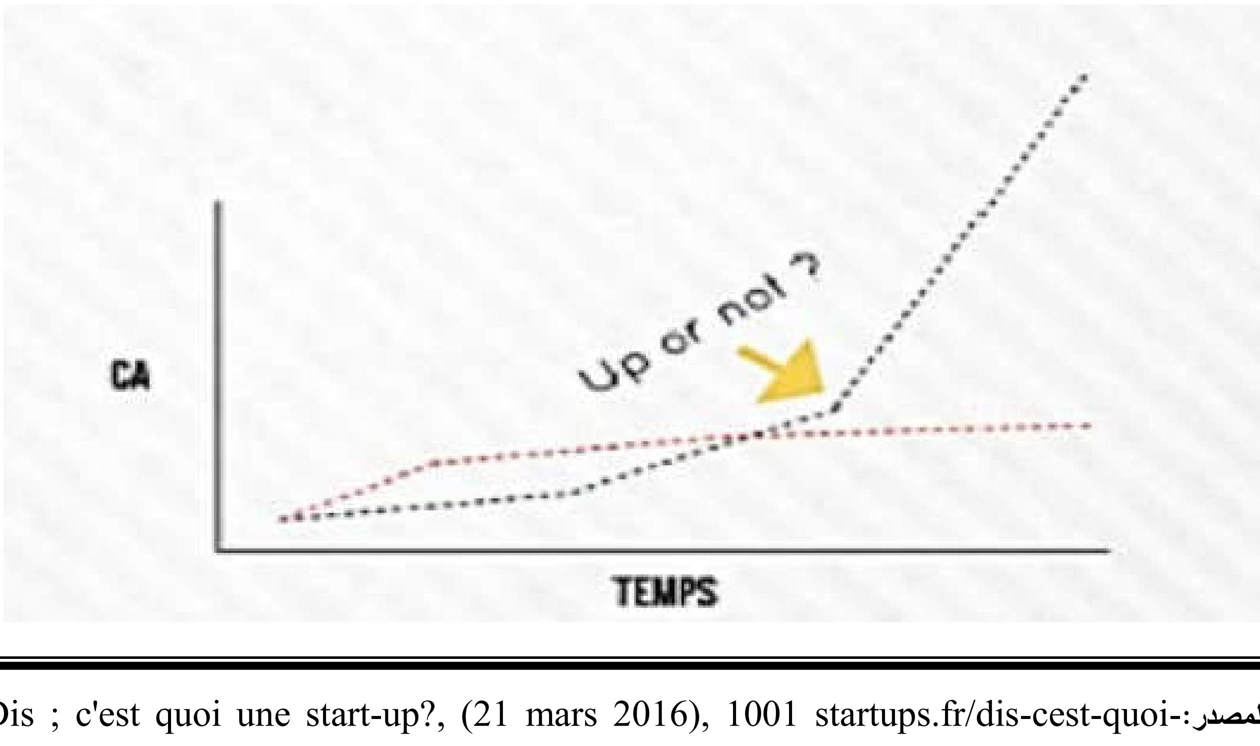

المصدر:- Dis ; c'est quoi une start-up?, (21 mars 2016), 1001 startups.fr/dis-cest-quoi-jobell une-start-up/, visite le 24/12/2017 a 12:55.

[1]– بوالشعور شريفة، **دور حاضنات في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start- up دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص422–423.

الشكل أعلاه يوضح الفرق بين مسار نمو المؤسسة الناشئة startup، والمؤسسة التقليدية، حيث يعبر الخط الأسود عن مسار نمو مؤسسة ناشئة، بينما يمثل الخط باللون الأحمر مسار نمو مؤسسة كلاسيكية، وعليه فإن أهم عنصر يصنع الاختلاف بين المؤسسة الناشئة والكلاسيكية هو النمو الكبير، ويمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي:

- ❖ يمكن أن يكون هناك تشابه بين دورة مؤسسة كلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع، بينما الشركات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم الغير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو (شركة تويتر، آبل، قوقل)
- ❖ كما أن الشركة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس الشركات الكلاسيكية.
- ❖ المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.
- ❖ بالإضافة إلى الاختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل المؤسسات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر

تختص اللجنة الوطنية في منح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسات المستحدثة في عالم الأعمال، كما تتكفل اللجنة بالنظر في الطعون المقدمة إليها، من قبل أصحاب المؤسسات حديثة والنشأة وحاملي المشاريع المبتكرة، اللذين رفضت طلباتهم في منح علامة مؤسسة ناشئة، أو علامة مشروع مبتكر.

أولا- شروط منح علامة مؤسسة ناشئة

تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم (254/20) في مادته (11) شروط منح علامة مؤسسة ناشئة وهي كالتالي: [1]

- ❖ أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- ❖ أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات، دون أن يبين لنا نص المادة احتساب هاته المدة وحسب أحكام المادة (14) من المرسوم التنفيذي رقم (254/20) فإن مدة (08) سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة لأنها نصت على منحها هذه العلامة لمدة (04) أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أي أن علامة مؤسسة ناشئة لمدة (04) أربع سنوات متتالية فقط، وهي مدة (08) سنوات كعمر علامة مؤسسة ناشئة في كل الأحوال.
- ❖ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة
- ❖ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- ❖ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة (50)%، على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- ❖ يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، وهذا لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور

[1]- المرسوم التنفيذي رقم (254 -20) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

- يجب ألا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل ، إذ يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيها الكفاية.

ثانيا- إجراءات تقديم طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة

ولإتمام هذه الإجراءات المتمثلة في الحصول على علامة مؤسسة لا بدك من: [1]

1- تقديم الوثائق: حسب المادة (12) من المرسوم التنفيذي رقم (20/254) يتعين على المؤسسة الراغبة في طلب الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب غبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية:

- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.
- تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة،
- تقديم شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (cnas) مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (casnos)
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجاري.
- مخطط عمل المؤسسة مفصلا.
- تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة وعند الاقتضاء تقديم، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة تحصل عليها المؤسسة

2- الآجال القانونية: حسب المادة (13) من هذا المرسوم (20/254)، يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من إيداع تاريخ الطلب، وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه .

---

[1]- الملتقى الوطني الثاني عشر، مرجع سابق، ص 18-19 .

يتم إرسال هذه الوثائق إلى اللجنة الوطنية، عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسة الناشئة، التي استحدثت خصيصا لهذا الشأن، حسب المادة (15) من المرسوم التنفيذي رقم (20/254) تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

وقد نصت المادة (14) من ذات المرسوم على أنه تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة المدة أربع سنوات (04) قابلة لتجديد مرة واحدة (01) حسب الأشكال نفسها.

وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا ويمكن للجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب، ويتم إخطاره بالرد النهائي الكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما ابتدأ من تاريخ إيداع طلبه.

المطلب الثالث: دور الحاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات ومنشأة موجودة لتقديم الدعم لرواد الأعمال الراغبين في إقامة شركة ناشئة بحاجة إلى مال ودعم إرشادي أو حيز مادي بهدف تسريع نمو الشركة ومساعدتها لتحقيق النجاح مستفيدة من عامل الوقت .

أولا- حاضنات الأعمال

1- مفهوم حاضنات الأعمال

أشار هيفاء مرزوق شحيبر إلى أنه على الرغم من اختلاف الكتاب حول تحديد الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال، إلا أن هناك اتفاق كبير حول الأساس الذي يرتكز عليه مفهوم حاضنات الأعمال، وهو دعم المشروعات الناشئة، ومساعدتها في مراحل البداية والنمو والاستقرار، كما أوضح لطيفة كلاخي وأحمد ممدوح قاسم أن فكرة حاضنات الأعمال ترجع إلى فكرة الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها للعناية بهم، وتوفير البيئة المناسبة لنموهم.

وقد أبرز باسم سليمان صالح أن حاضنات الأعمال هي "منظومة اقتصادية وإدارية وفنية متكاملة، تنظر إلي كل منشأة صغيرة وكأنها وليد يحتاج إلي الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، وذلك لحمايته من المخاطر التي تحيط به، وإمداده بالطاقة اللازمة لضمان إستمراريته، كما تدفع بالمنشآت تدريجية لتصبح وليدة قوية قادرة على

النمو، ومؤهلا لأنشطة وآليات النجاح، ويمكنه بعد ذلك مغادرة الحاضنة إلي بيئة جديدة يتمتع فيها بالقدرة على النمو وسط الآخرين". (1)

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها كيان اقتصادي وإداري ومالي وفني وتجاري داعم لرواد الأعمال أصحاب الأفكار المتميزة، ويرتكز عملها علي تبني واحتضان المشروعات الحديثة منذ بداية الفكرة إلى أن تصبح تلك المشروعات قادرة علي المواجهة والمنافسة في سوق العمل. (2)

2- خصائص حاضنات الأعمال

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص نذكر أبرزها:

- ❖ حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة.
- ❖ الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي تقدم خدماتها من خلال شبكة الأنترنيت.
- ❖ الحاضنة قد يكون تهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تتسى لذلك .
- ❖ بعض الحاضنات قد يوفر سكنا لإحتضان المشروع الصغير، وقد يكتفي بدعم المشروعات في موقعه .
- ❖ دعم المشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج وأيضا من خلال تقديم حزمة كاملة من آليات الدعم.
- ❖ أنها تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي. (3)

3- أهداف الحاضنات

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ❖ نشر ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع .

1- الرميدي بسام سمير، طلحي فاطمة الزهراء، **<u>حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي</u>**، مقال منشور في إطار الكتاب الجامعي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، بدون سنة، ص12-13 .

2- مرجع نفسه، ص 14 .

3- سعد قرمش زهرة، سلطان كريمة، **<u>مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الناشئة</u>**، مقال منشور في إطار الكتاب جماعي الدولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 156.

- ❖ توفير بيئة مناسبة من شأنها أن تستقطب أكبر عدد ممكن من الأفكار واستغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والمخترعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحويلها إلى منشآت تساهم في دفع عجلة الاقتصاد . [1]
- ❖ توفير فرص عمل ذات خصائص نوعية وكمية.
- ❖ تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعد ومساعدته في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات استثمارية حقيقية.
- ❖ الإسهام في تنويع الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.
- ❖ إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة بالعمل كصناعات وخدمات مغذية ومكملة للشركات.
- ❖ توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية.

4- مهام أو وظائف الحاضنات

تتمثل في:

- ❖ تقديم الخدمات الاستثمارية المتعلقة بدراسة جدوى المشروعات.
- ❖ توفير المساندة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية، لفهم احتياجات العملاء حتى تتمكن الشركات من تطوير منتجات قابلة للتسويق.
- ❖ تحديد قدرات الشركة مثل القدرة على بدء والحفاظ على وتعزيز الارتباطات و مع مختلف الحلفاء الخارجيين.
- ❖ توفير التدريب الإداري أو التقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة.
- ❖ تطوير منتجات كثيفة المعرفة تمكن الشركات من تحديد فرص الأداء في الأسواق العالمية والاستفادة منها.

---

[1]- بن علقمة مليكة، **دور التمويل الإسلامي في دعم حاضنات الأعمال**، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2020، ص 58 .

5- معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان

فيما يخص معايير اختيار المؤسسات التي تلتحق بالحاضنات، يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق بشكل عام، هي مدى احتياج المشروع الخدمات ودعم الحاضنة . [1]

تتميز المشروعات الملتحقة بالحاضنة بكونها مشروعات مبنية على الأشخاص المبدعين أي أصحاب الأفكار التكنولوجية الجديدة، والتي يمكنها أن تحقق نموا سريعا وتتخرج من الحاضنة في أسرع وقت، والتي تحتاج إلى الدعم الفني والتكنولوجي. وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية:

- المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام.
- المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة.
- المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية.
- المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة والمؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة. [2]

ثانيا- دور حاضنات الأعمال في دعم تطوير المؤسسات الناشئة

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات حيث ساهمت بعض الظروف في تأخر إنطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر كنقص الإطارات والكفاءات اللازمة كنقص الإطارات والكفاءات اللازمة للإدارة وتسيير الحاضنات، ضعف الوعي السياسي والإقتصادي، ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية وتأخر صدور

[1]- بن علقمة مليكة، مرجع سابق، ص58.
[2]- مرجع نفسه، ص 59-60

القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات...إلخ.

فقد تطور عدد الحاضنات (عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية) تم إنشائها في 2009، وفي 2012 تم إنشاء حاضنات (بسكرة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، خنشلة)، و في 2016 تم إنشاء حاضنات (البويرة، تيارت، بشار). [1]

إن معيار حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات والمؤشر الأساسي لأدائها هو عدد المشاريع المحتضنة، والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر وذلك في ظل المؤسسات المنشأة خلال الفترة 2011 – 2017 كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع المحتضنة	33	29	37	120	135	158	161
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	75	84	70	83

المصدر : لومايزية عفاف ، مرجع سابق، ص 206.

التعليق :

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال شهدت ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة، بحث تجاوزت نسبة 100% سنة 2014، ليستمر الارتفاع ولو بوتيرة قليلة إلى غاية العام 2017، لكن يبقى هذا العدد لا يرقى للمستوى المنوط به مقارنة مع الدول الأخرى التي شهدت تطورات ضخمة في هذا الصدد، والسبب يعود إلى حداثة مفهوم هذه الأجهزة وقلة انتشارها ومعرفة أصحاب المشاريع بها.

بالنسبة للمؤسسات الناشئة تجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي في جميع الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير، وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء مؤسسة ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد

[1] – لوما يزيه عفاف، **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مقال منشور في إطار الكتاب الدولي الجماعي ، جامعة جيجل، 2021 ، ص 206-208 .

محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد كنيس (ouedkniss.com) وهو موقع إلكتروني مخصص للإعلانات، تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا. (1)

ولتسيير عمل الحاضنات أنشأت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي 04-91 الصادر في 24 مارس 2004، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يوجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، وتعتبر الوكالة كوسيلة للدولة في مجال تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية ومن مهامها: (2)

- ❖ إعداد واقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال تطوير وترقية الحظائر التكنولوجية .
- ❖ تصور ووضع الحظائر التكنولوجية الموجهة لتدعيم الإمكانيات الوطنية من أجل ضمان تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- ❖ الإشراف على بناء هياكل الحظائر التكنولوجية.
- ❖ خلق الانسجام بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي والبحث والتطور الصناعي والهيئات المتخصصة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في برامج تطوير الحظائر التكنولوجية.
- ❖ ضمان تنفيذ، متابعة وتقييم التزامات الدولة في إطار الاتفاقيات الجهوية والدولية في مجال نشاطات الحظائر التكنولوجية.

يتمثل عمل الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية في الإعلان عن المشاريع كل عام، وفي إطار مخطط إستراتيجية " الجزائر الإلكترونية" المنبثق من الجامعات، والمدارس الكبرى، والمعاهد، إضافة إلى أصحاب المشاريع البطالين، الذين لديهم فكرة لإنشاء مؤسسة إلكترونية ويشارك كل شخص صاحب فكرة تكنولوجية مبتكرة لخدمة مجال التكنولوجيا.

1- لوما يزيه عفاف، مرجع سابق، ص 208 .

2- المرسوم التنفيذي 91/04 المؤرخ في 24 مارس 2004 .

المطلب الرابع: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تتمثل هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر فيما يلي:

أولا- الحاضنات

وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق ل 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، يتم تعريف الحاضنة كهيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث تساعد صاحب المشروع على تحقيق وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والإستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة. (1)

تتواجد الحاضنات في كل من جامعة البليدة 1، قالمة، الوادي، المسيلة، عنابة، ورقلة بومرداس، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة.

كما تتواجد الحاضنات أيضا في مراكز البحث مثل مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة، وخارج كيانات البحث مثل حاضنات الوكالة الوطنية لتثمين البحث والتنمية التكنولوجية، وحاضنة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله، ومعهد حبة، وحاضنات خاصة مثل : Incubme، Capcowork.Sylabs. (2)

ثانيا- دار المقاولاتية

بفضل الشراكة بين الجامعات والوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية، تم إنجاز ما يقارب 58 دار مقاولاتية في الجامعات حيث تغطي كامل التراب الوطني، قامت بتمويل عدة مشاريع في مختلف القطاعات كالزراعة والصيد البحري، البناء إلى غير ذلك، حيث تقوم بتدريب أكبر عدد من الطلاب على ثقافة وروح المقاولاتية حتى بعد إنشاء مؤسساتهم كتدريبهم على مسائل الإدارة والموارد البشرية، المحاسبة وجميع مجالات الاهتمام أيضا من أجل تحسين فرص العمل وروح المبادرة لتأسيس مؤسساتهم الخاصة وتسهيل وتقديم الدعم الهم لتنفيذ أفكارهم التجارية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تقوم بدعم المؤسسات الناشئة وذلك بمرافقة أصحاب

1- المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 .

2- المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق 08 أكتوبر 2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020 .

المؤسسات، وتقديم الإعانات المالية والشبه مالية وتسهيل الإجراءات القانونية، والاستماع لحاجات المؤسسة من أجل شراكة أفضل وتنمية محلية وإقليمية ووطنية. [1]

ثالثا– مشاتل المؤسسات

وفقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 تعتبر مشاتل المؤسسات مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لإشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأتي المشاتل في أحد الأشكال التالية:

1– الحاضنة: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

2– ورشات عمل التتابع: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والحرف.

3– فندق المؤسسة: هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث. تتمثل مهمة المشاكل في الاستقبال الإيواء و الدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة و أصحاب المشاريع، مثل إدارة و تأجير المحلات، تقديم الخدمات والنصائح المشخصة، وتقوم بتسيير وإيجار المحلات حيث تقوم بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع. تتواجد مشاتل المؤسسات في 13 ولاية أدرار، أم البواقي، باتنة، بسكرة، سيدي بلعباس، عنابة، ورقلة وهران، البيض، برج بوعريريج، خنشلة، ميلة، غرداية). [2]

رابعا– الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998 [3]، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مكلفة بدعم المبتكرين منذ ولادة الفكرة إلى غاية إنشاء شركة ، وإخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى دائرة السوق من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء، والحفاظ على الملكية الفكرية للإبتكار.

---

[1]– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، مرجع سابق (المرسوم الوزاري)

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 .

[3]– المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 03 ماي 1998

خامسا- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجية والرقمية، وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يقع مقرها في سيدي عبد الله، توفر الوكالة من خلال حاضناتها استضافة ومرافقة للمقاولاتية في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال. [1]

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 23 مارس 2004 .

خلاصة الفصل :

المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الأجنبية Startup، وتعتبر لبنة اقتصاد كل دولة حيث أن دورها يتزايد باستمرار لذا يحتاج إلى دراستها دراسة معمقة ومتابعة أنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان إستمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية حيث أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة، تهتم الجزائر كغيرها من الدول بموضوع المؤسسات الناشئة بشكل كبير نظرا لأهميتها في التنمية المحلية وترقية الإقتصاد واعتبارها أحد أهم البدائل التي يمكن الإعتماد عليها مستقبلا في تنويع الاقتصاد غير أنها لازالت في بدايتها ودون مستوى التطلعات وبعيدة عن مفهومها مقارنة بالدول المتقدمة وذلك بحكم بعدها عن المجال التكنولوجي وغياب وعي المستثمرين وتأخرها عن الإهتمام بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة مما جعلها تواجه تحديات نظرا.

الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري

تمهيد:

يعتبر إنشاء المؤسسات الناشئة بمثابة جوهر لمختلف البرامج الاقتصادية، فهي ضرورة ملحة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم. فهذا النوع من المؤسسات هو أسلوب مبتكر لغرض تشجيع المبادرات الخاصة على اقتحام أكبر قدر ممكن من الأسواق متحملة كل المخاطر الناجمة عن ذلك لتحقيق الأرباح المرجوة، فالمشرع الجزائري ذكر المؤسسات الناشئة لأول مرة في القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي التطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار اتجهت الدولة إلى تطبيق آليات كثيرة من اجل دعم المؤسسات الناشئة لا سيما في مجال التمويل الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي تحتاج إليه أية مؤسسة تتجه نحو السوق وبالخصوص المؤسسات الناشئة نظرا إلى حدثتها في السوق والمخاطر الكبيرة المحاطة بنشاطها مما يدفع بالبنوك إلى توخي الحذر لتمويل هذا النوع من المشاريع، وهو ما يفسر تدخل الدولة لوضع إطار قانوني و اقتصادي لهذا النوع من المؤسسات باستحداث وزارة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20/01 المؤرخ في 02 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والاقتصاد المعرفة.

المبحث الأول: تكريس تمويل المؤسسات الناشئة

قامت الدولة الجزائرية باتخاذ العديد من التدابير والتسهيلات في اتجاه دعم النظام البيئي في سبيل الرقي المؤسسات الناشئة ولاسيما في مجال التمويل، حيث استحدثت آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال مختلفة على آليات التمويل التقليدية القائمة على القروض، تستفيد منها المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة مصنفة". وفي هذا الإطار تم استحداث هيئات متخصصة (المطلب الأول) تتولى عملية التمويل المكرس لفائدة المؤسسات الناشئة(المطلب الثاني).

المطلب الأول: إنشاء هيئات متخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة.

بعد إنشاء وزرة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسات الناشئة والمزايا الممنوحة لها لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة تم أيضا إنشاء هيئات متخصصة في تمويل (أولا)، وهيئات مساعدة (ثانيا) التي تندرج في إطار إرادة الدولة في مرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة.

أولا- الهيئات المكلفة بالتمويل

يتجسد الدعم المالي للمؤسسات الناشئة من خلال مساهمة المؤسسات المختصة في منح الأموال في تقديم السيولة التي تحتاجها المؤسسات الناشئة عندما تلجأ إليها. وفي هذا المقام تم إنشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة، مع التركيز على تدخل شركة رأسمال المخاطر.

1- صندوق دعم المؤسسات الناشئة

الغرض دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ومن أجل المساهمة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة، تم إنشاء صندوق دعم بموجب المادة 131 من القانون المالية لسنة 2020 [1]،وحسب تصريحات المسئولين هذا الصندوق يتولى تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وهذا بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر.

من الناحية العملية فقد تم الإطلاق الرسمي لعمل الصندوق في 4 أكتوبر 2020 بدأ بالفعل الصندوق في

[1]- قانون رقم 19-04، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج. ر.، عدد 81 صادر في 30 ديسمبر 2019

تمويل المؤسسات الناشئة بموجب تصريح للمدير العام للصندوق وهذا بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تحصلت التصنيف بموجب منح علامة "مؤسسة ناشئة" التي تعتبر ضرورية للاستفادة من التمويل الذي يقوم على مبدأ المخاطر وحسب تصريحات المسئولين تم تحديد ثلاث مستويات من التمويل (02 مليون – 05 ملايين – 20 مليون دينار) [1]، وفي انتظار صدور النص التنظيمي الذي سينظم عمل الصندوق، فقد تم التأكيد على أن الصندوق سيعلب دور المساعد على التمويل الذي يقوم على آليات التمويل القائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بالابتعاد عن الطرق التقليدية المتمثلة في القروض وتوجه إلى كطريقة جديدة معروفة في البلدان المتقدمة وهذا بالرغم من المخاطر التي تصحب هذه العملية.

من الناحية العملية تم تنصيب صندوق الدعم وشرع في التمويل المؤسسات الناشئة هو ما يثير تناقض بين الواقع العملي والجانب القانوني.

أ- آلية عمل الصندوق:

إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها. وأفاد ن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم، مؤكدا إذ انه لا يمكن تصور مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال، إذ تم استحداث هذا الصندوق لتحمّل المخاطر التي قد تواجهها الشركات الناشئة، لأن احتمالات الفشل تبقى واردة.

و للإشارة تعرف شركات رأس المال الاستثماري حسب القانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006ّ أنها "تلك الشركات التي تهدف الى أسلوب المشاركة في رأس المال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة"

ب- أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

– إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فأن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب، ومن هنا تظهر أهمية انشاء هذا

[1]– الانطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جريدة الخبر، العدد الصادر بتاريخ 22 جانفي 2021، تاريخ الولوج 05 جانفي 2022 على الساعة الرابعة مساء.

الصندوق أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تطلبها المؤسسات الناشئة.

– يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار ،حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك.

– تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة و السماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر.

– يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر .

– يجسد إنشاء هذا الصندوق ارادة الدولة في انشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة ولمناصب الشغل, يعتمد على طاقة الابتكار و مقاولاتية شباب البلد. [1]

ج– مخصصات الصندوق :

أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ياسين المهدي وليد، اليوم الأربعاء، بقسنطينة أنّ صندوقا بقيمة مليار دينار تمّ تخصيصه لتمويل المؤسسات الناشئة.

برسم ندوة صحفية عقدها على هامش افتتاح الندوة الجهوية حول المؤسسات الناشئة التي احتضنتها قاعة أحمد باي، أفاد المهدي وليد أنّ المبلغ "مرشح للزيادة وذلك وفقا للاحتياجات والطلبات"، وأشار إلى أنّ تمويل المؤسسات الناشئة لا يخضع للمسعى "التقليدي"، على غرار ذلك المطبّق في إطار أجهزة دعم التشغيل، مشيرًا إلى أنّ هذا التمويل يدخل في رأس مال المؤسسة الناشئة لمدة ست سنوات.[2]

[1]– عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة**، دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة– جامعة الطاهري محمد –بشار –الجزائر ،المجلد 08، العدد 01 ، 2021 ، ص43–44 .

[2] –https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211013/218958.html2021/10/13 في

وأضاف أنّ هذا التمويل الموجه للمؤسسات الناشئة يتم "حالة بحالة" ويشترط أن تتوفر الشركة المبتكرة على وسم ومخطط أعمال وتقرير محاسبي، وبعد أن أبرز أهمية المرونة في دعم المؤسسات الناشئة، تطرق الوزير المنتدب إلى التمويل المشترك (صندوق وبنوك) كوسيلة بإمكانها مرافقة المؤسسات المبتكرة،في السياق ذاته، أكّد المهدي وليد أنّ الدولة تشجع على تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق صناديق استثمارية دولية.

وتهدف الندوة الجهوية حول المؤسسات الناشئة "قسنطينة ديسرابت" التي احتضنتها قاعة أحمد باي إلى تنشيط النظام البيئي للابتكار على مستوى شرق البلاد، وكان المهدي وليد رفقة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان والصناعة الصيدلانية عبد الرحمان لطفي جمال بن احمد والرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، بالإضافة إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة نسيم ضيافات، كما شارك في هذه الندوة الجهوية على الخصوص ولاة بشرق البلاد، إضافة إلى حملة مشاريع مبتكرة وخبراء في التكنولوجيا والطلبة. [1] .

3- شركات رأسمال المخاطر

تم إنشاء شريكة رأس مال المخاطر بموجب القانون رقم 06- 11 المتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري، حيث تم النص في مادته الأولى على « يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط ممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري من قبل شركة الرأسمال الاستثماري، وكذا كيفيات إنشائها وسيره».[2] وتعتبر هذه الشركات من أهم وسائل الدعم المالي للمشروعات الجديدة نظرا لما تتميز بها من قدرات عالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسات الناشئة، باعتبار أنها متخصصة في مجال التمويل كونها لا تعتمد على تقديم لسيولة فحسب كما هو الحال في التمويل التقليدي، وإنما تعمل على جلب رؤوس الأموال اللازمة وتقديم مساعدات غير مالية كالإدارة والتسيير وتقوم على أساس المشاركة. [3] فاستنادا إلى القانون رقم 06- 11 السالف الذكر والمرسوم التنفيذي رقم 16-205 [4] نجد شركات الرأسمال الاستثماري شركة مختصة في المشاركة في تقديم تمويل للمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل. ويسمى ذلك برأس مال المخاطر أو الجريء أو المغامر أو المجازف باعتباره يقوم على استثمار يحتوي على نسبة المخاطر مرتفعة.

---

[1] مرجع سابق https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211013/218958.html2021/10/13 في

[2] - قانون رقم 06-11، مؤرخ في 24 يونيو 2006، **يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج. ر.**، عدد 42 صادر في 25 ماي 2006.

[3] - ضياف علبة، حمانة كمال، **رأسمال المخاطر : اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة- حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد04، العدد 05 لسنة 2016، ص171.

[4] - مرسوم تنفيذي رقم 16-205، مؤرخ في 25 يوليو 2016، **يتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار**، ج. ر.، عدد 45 صادر في 31 جويلية 2016.

ثانيا – الهيئات المساعدة على التمويل

مع استحداث المؤسسات الناشئة ظهرت الحاجة لاحتضان هذه المؤسسات وتوجيه رواد الأعمال عن طريق الحاضنات الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين. استقبلت الجزائر مفهوم حاضنات الأعمال تحث تسمية مشاتل بمناسبة صدور المرسوم التنفيذي رقم –78 الخاص بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات [1] في إطار تطبيق المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 [2] الملغي بموجب القانون رقم 17–02. [3]

إلا أن مفهوم حاضنات الأعمال تغير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–254 حيث استعمل لفظ الحاضنات والتي أصبحت توصف بأنها كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتم استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان المؤسسات الناشئة، والمشاريع المبتكرة. [4] والمادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20–254 [5] لا تنص على شروط الاستفادة من علامة حاضنات الأعمال، أما نص المادة 25 من نفس المرسوم يعبر عن الدور الذي تنشأ لغرضه حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسات اقتصادية هدفها هو دعم المشروع المبتكر. [6]

تعتبر حاضنات الأعمال من أكثر الآليات فعالية من خلال توفير الدعم ومرافقة للمشروعات الناشئة الواعدة بالنمو وزيادة حظوظها في النجاح، من خلال منحها كل ما تحتاجه من عوامل الدعم. [7]

---

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 03–78 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، **يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج. ر.**، عدد 13 صادر في 26 جويلية 2003.

[2]– قانون رقم 01–18، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج. ر.**، عدد 77 صادر في 15 ديسمبر 2001. ملغى.

[3]– قانون رقم 17–01، المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج . ر**، عدد 02 صادر في 15 جانفي 2017.

[4]– لمين عبد الحميد، حساين سامية، **تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر : قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 – 254**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02 لسنة 2020 ص17.

[5]– المرسوم التنفيذي رقم 20، السالف الذكر 254.

[6]– بن نعمان جمال، حاضنات **الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني الحاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2016، ص 495.

[7]– بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص 416–417 .

المطلب الثاني: طبيعة التمويل المكرس لفائدة المؤسسات الناشئة.

تلجأ المؤسسات الناشئة إلى التمويل بواسطة رأسمال المخاطر، وهذا النوع من التمويل أكد عنه المسئولين من خلال تصريحاتهم في عدة مناسبات، لأنه يساهم في إنشاء وانطلاق ونمو المؤسسات الناشئة. بمعنى أنه يساهم في كل مراحل وجودها إلى غاية دخولها في عالم الأعمال ، ولكن هذا لا يمنع المؤسسات الناشئة من اللجوء واستعمال آليات التمويل التقليدية، وهي الاستعانة بالبنوك والمؤسسات المالية.

أولا- التركيز على التمويل بواسطة رأس مال المخاطر

نظام التمويل برأسمال المخاطر أساسه يدعى باقتصاد المساهمة [1] ، فهو أسلوب من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة يقوم على أساس مبدأ المشاركة، ويعرف رأس المال المخاطر بأنه أداة تمويلية توفير الغطاء المالي التمويل اللازم للمؤسسات الجديدة ، يمنح المشروعات لها قدرات نمو كبيرة لكن تتسم بمخاطر مرتفعة باعتبار أن هذه الاستثمارات مرتبطة بمشاريع ابتكارية وإبداعية غالبا ذات تكنولوجية، مع التوقع تحقيق عائد مرتفع.

بالتالي فان ممول المخاطر أي شركة رأسمال المخاطر تتدخل في المشاريع الممولة كشريك في رأس مال و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أمول خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة [2] فيتحمل مع المستثمر الربح والخسارة، وينطبق على المؤسسات الناشئة بمناسبة دخولها في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها في طور التأسيس والنمو وكذا تتحمل المخاطرة الكبرى.

تحتاج المؤسسات الناشئة إلى هذا النوع من التمويل و ذلك من مرحلة الانطلاق و التأسيس إلى غاية اقتحامها للسوق، وهو ما يصعب الحصول عليها بالاستعانة واللجوء إلى المؤسسات المصرفية على غرار البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم على آلية القروض نظرا لارتفاع نسبة المخاطرة فيها مادام المؤسسة في بداية وجودها ولا يعرف مدى قدرتها على التواصل والاستمرار في السوق لذلك المؤسسات المصرفية تتوخي الحذر في تمويل هذا النوع من المؤسسات.

---

[1]- مزيود إبراهيم، **نحو تفعيل طرق التمويل غير التقليدية في الجزائر – التمويل برأسمال المخاطر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01 العدد 10 ، المدية – الجزائر، 2014، ص 94.

[2]- المادة 02 من القانون رقم 06-11، سالف الذكر.

ثانيا- إمكانية الاعتماد على آليات التمويل التقليدية

بإمكان المؤسسات الناشئة اللجوء إلى آليات التمويل التقليدية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية على غرار البنوك والمؤسسات المالية كشريك مالي هام برغم أن هذه الأخيرة تضع شروط جد قاسية للاستفادة من تمويلها، باعتبار أن هناك تخوف من المؤسسات الناشئة نظرا لارتفاع نسبة المخاطرة. فالبنوك والمؤسسات المالية هي الحلقة الهامة لتمرير رؤوس الأموال، هذا ما يفسر تخصيص بعض البنوك لنشاطها لفائدة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالصندوق الوطني لتوفير والاحتياط – والذي تم اعتماده كبنك بموجب مقرر رقم 97-01 [1]كان متخصص في تمويل المشاريع السكنية لكن ابتداء من سنة 2007 وسع من نشاطه توجه نحو تمويل مشاريع الاستثمار وبالخصوص مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما الشركة العربية الإيجار المالي [2] بدأت نشاطها في 2002 بمنح أولى قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدخلت الشركة وسائل تمويل جديدة قصيرة ومتوسطة المدى كالقرض بالإيجار الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأجير القارات الثابتة والمنقولة ذات استعمال صناعي. [3]

المطلب الثالث: الاستراتيجيات التقليدية والمستحدثة الخاصة في تمويل المؤسسات الناشئة

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة، وأمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفته الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد (الموارد الداخلية، القروض، ...إلخ)، وبين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر ومقتضياته (التمويل التأجيري، رأس المال المخاطر ، .. إلخ)، يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة وذلك من خلال ما يلي :

1-مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية: يمكن أن نميز في تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بين تمويل هذه المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية و وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية.

---

[1]- مقرر رقم 97-01 مؤرخ في 6 أبريل 1997، يتعلق باعتماد بنك، ج. ر.، عدد 33 صادر في 25 ماي سنة 1997.

[2]- مقرر رقم 19-01، مؤرخ في 2 جانفي 2019، **يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**، ج. ر.، عدد 15 صادر في 11مارس 2019.

[3]- أرزيل الكاهنة، **قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2019، ص 7.

أ- تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية: اعتمادا على تصنيف تمويل التنمية الاقتصادية فيمكن أن نميز بين نوعين من جهات أو مصادر التمويل منها ما هو محلي و وآخر خارجي : [1]

- **مصادر التمويل المحلية:** حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة والصغيرة والمتوسطة من المدخرات الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، وأمام عدم كفاية الادخار العام والخاص لمواجهة التمويل المطلوب فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

- **مصادر التمويل الخارجية:** حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة على موارد أجنبية لسد حاجاتها التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات ومؤسسات، أو في صورة إعانات مالية وهبات و تسهيلات، أو على شكل قروض طويلة الأجل من حكومات أو هيئات دولية.

ب- تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية : نقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال. أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها: [2]

- تقديم حوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو الهيئة.

-الوصية القائمة على قطاع المؤسسات ، أو على شكل إعانات عينية كتقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.

- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة، من قبل هيئات مكلفة بذلك.

- منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية.

---

[1]- مصطفى بورنان، علي صاولي ، **استراتيجيات المستخدم في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)** ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد: 11، العدد1، 2020، ص 137-138.

[2]- ريان درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،1997، ص41 .

– تقديم المساعدة الفنية والاستشارة من قبل مختصين في مجال دعم وإسناد المؤسسات تؤهلهم الهيئة الوصية.

2–مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر صيغ التمويل الإسلامي والطرق المستحدثة:

تطرح أمام المؤسسات الناشئة المعاصرة وسائل و مصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة،[1] وفي هذا الصدد هناك من المصادر ما هو مرتبط بخصوصية مقاصد الشريعة ألا وهو التمويل الإسلامي، وهناك ما هو مستحدث نتيجة التطور البيئة الخارجية وتسارع وتيرة تطور المؤسسات نتيجة للعالم المتغير وما يمليه من أحداث (مخاطرة، منافسة، ..إلخ) وهو ما يعرف بالتمويل المستحدث، لذلك سوف يتم استعراض التمويلين السابقين كما يلي:

أ– التمويل من حيث صيغ التمويل الإسلامي: من بين أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة و التي تحد من إقبالهم على الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا وتكاليف أخرى رسمية قانونية وتكاليف غير رسمية وغير قانونية والتي أضحت في معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية وهي تزداد كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي وقلة الشفافية، و يحد هذا كله من الإقبال على التمويل البنكي لدى شريحة واسعة في المجتمع خاصة المقبلين على إنشاء مؤسسات وذلك للشعور من جهة بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات، و من جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد أساسا على وجود الضمانات التي لا تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تطلبه البنوك.

ويعرف التمويل الإسلامي بـ:" تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"، ويقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الأعمال المصرفية تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، و هذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات.[(2)]

[1]– خالدي خديجة ، **خصائص واثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة " حالة الجزائر"** ، الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الجزائر 14–15 ديسمبر 2004 .

[2]– خالدي خديجة ، مرجع سابق ، ص

ب- الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة:نقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية[1]، لأن هذه الطرق أو الأساليب اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية كمالا نقصد أيضا حصر هذه الطرق، وسنتناول كل من قرض الإيجار، ورأس مال المخاطر، واستغلال حقوق الملكية كطرق تمويل، وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية حصول المؤسسات الناشئة على تمويل يتوافق مع خصائصها.

ب-1- تقييم الائتمان ومكاتب الائتمان: يعد مفهوم نظام تقييم الائتمان – الذي يمكن تنفيذه بواسطة مكتب الائتمان – محور التغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص التمويل للمؤسسات المصغرة، من خلال التقييم المستقل والمحترف لطلبات التمويل اعتمادا على:

ب-2- تقييم الائتمان:يستخدم أسلوب تقييم الائتمان أسلوب موضوعي لتقدير مخاطر الائتمان وتستخدم في هذا الأسلوب صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام المقترض بسداد الائتمان أي التنبؤ بقدرة المقترض على تسديد القرض الممنوح له، حيث تبني هذه النماذج بالاعتماد على عينة عشوائية من الزبائن، ويحدد تقرير الائتمان التقييم أو الوضع الائتماني للمقترض بناءاً على معلومات عن تاريخه الائتماني و بناءا على هذا التقييم يتم اتخاذ قرار التمويل.

ب-3- مكتب الائتمان:مع اتساع وانتشار الائتمان وارتفاع مخاطره، احتاجت البنوك في مجال منح القروض لزبائنها إلى مصادر متخصصة موثوق فيها لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي القروض، وفي ضوء عدم استطاعتها توفير معلومات بشكل كاف عنهم، لجأت البنوك إلى مصدر آخر للحصول على هذه المعلومات، حيث تقوم مكاتب الائتمان بهذه الخدمة التي تساهم بما في دعم تمويل المؤسسات الناشئة وذلك من خلال: الاقتصاد في التكاليف، والمدة الزمنية اللازمة لدراسة ومعالجة طلبات التمويل، وتخفيض خسائر القروض وحالات إفلاس بتوفير معلومات أساسية للبنوك تمكنهم من التقييم الدقيق لظروف المقترض، مما يسهل منح قروض بشكل أكثر موضوعية لذوي الجدارة الائتمانية حسب التقييم، كما أن عملية التقييم المستمرة والمتواصلة تسمح بتحديد مستوى المخاطرة لعمليات الاقتراض مما يمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها وتحديد سياسة الإقراض بشكل موضوعي بدل الاعتماد على التقييم الشخصي للمشرفين على الإقراض التي عادة ما تكون آراؤهم ذاتية.

[1]- مصطفى بورنان ، علي صاولي ، مرجع سابق ص139-141

ب-4- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من بين أهم المشاكل التي تواجهه المؤسسات الناشئة عندما تقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى كما تم ذكره سابقا، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أطراف أخرى لتقاسم المخاطر تتمثل في مؤسسات ضمان القروض، وهذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها الأساسية منح ضمانات مالية للبنوك التي تقبل تمويل مشاريع اقترحها أصحابها على البنك ، وعليه تقوم بتسديد الأقساط المتعثرة من القرض للبنك بنسب محددة في العقد، أما في حالة الإفلاس تقوم مؤسسة الضمان بتعويض

النسبة التي تم ضمانها من القرض و الباقي يتحمله صاحب المؤسسة المستفيدة من الضمان، وتكفل عادة مؤسسات الضمان القروض المتوسطة والطويلة المدى اللازمة للاستثمارات المادية للمؤسسات، كما نجدها في بعض البلدان المصنعة تهتم بالقروض قصيرة الأجل مثل ما هو عليه في فرنسا حيث تقوم شركة (SOFARI) بضمان العمليات الاستغلالية للمؤسسات بنسبة **50%** أمام الجهات المانحة للتمويل.

ب-5- التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية. مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم و مع تزايد حدة المنافسة نتيجة للعولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص.

وتم تبني سياسات لحسن استغلال تلك الابتكارات داخل المؤسسة وخارجها كمورد هام بغرض استرجاع تكاليف البحث والتطوير، ولضمان استمرار تمويل عملية الإبداع والابتكار، لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة وتطورها من جهة، وتحسين مردوديتها وربحيتها من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

- مؤسسة **PILVA** الكرواتية المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث أن استغلال حقوق الملكية الفكرية سمح لها بتمويل عملية توسيع أنشطتها داخل كرواتيا وبعض بلدان أوروبا الشرقية

- المخبر المستقل **BIOBRAS** البرازيلي الذي تحول من مخبر صغير إلى شركة من بين الأربع الأوائل في ميدان صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة بعد استغلاله لحقوق الملكية الفكرية.

ب-6- التمويل عن طريق رأس مال المخاطر: تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطرة عالية، إذ يعرف على انه كل رأس مال يوظف

بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى :

– توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.

– مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري و التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

ب–7– التمويل بقرض الإيجار:يعتبر قرض الإيجار خيارا إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل نقص في الأموال الخاصة من جهة، وضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى، ويمكن تعريفه على أنه:" اتفاق متعاقد بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة" ، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده الأقساط التأجير للمؤجر.

– **أهمية قرض الإيجار بالنسبة للمستأجر**: يشكل قرض الإيجار منتجا ماليا مهما من وجهة نظر المستأجر لكونه يقدم مزايا عديدة ومتنوعة نذكر منها ما يلي: [1]

– لمؤسسة برأس مالها العامل، كما تحتفظ بخزينتها جاهزة لمواجهة احتياجات الاستغلال.

– لا يظهر الأصل المؤجر في الأصول، يعطى تسجيله في التعهدات خارج الميزانية تقديما محسنا للميزانية .

– يشكل قرض الإيجار وسيلة تمويل بديلة عن القرض الطويل و المتوسط الأجل، في حالة رفض طلب المؤسسة الحصول على قروض من طرف البنك، و التي لا تتوافر على أموال كافية خاصة في حالة الإنشاء الجديد أو توسع .

[1]– مصطفى بورنان، علي صاولي، مرجع سابق ص141.

-المرونة التي تميز قرض الإيجار بفضل الأشكال المكيفة طبقا لاحتياجات المؤسسات المستعملة.

- إن اللجوء إلى قرض الإيجار مفيد أيضا من الناحية الجبائية فقسط الإيجار المدفوع يخفض كليا من الوعاء الضريبي .

- استعمال قرض الإيجار ينعكس على نسب المديونية وتحسين الهيكل المالي للمؤسسة مما يمكن المؤسسة من الاحتفاظ بالقدرة على الاقتراض أمام البنوك، وبالتالي القدرة على الاستثمار.

- تقديم ضمانات مبسطة، لان حق الملكية يعتبر الضمان الحقيقي والأساس للمؤجر، ويصبح من غير الضروري فرض رهن عقاري مباشر على المستأجر.

- لا تخصص المؤسسة مسبقا من الخزينة مبالغ خاصة بالرسم على القيمة المضافة، لان تسديد هذا الرسم يمتد على كامل فترة العقد، مما يحسن مستوى الخزينة.

- يعتبر قرض الإيجار فرصة تمويلية إضافية للأفراد الذين لا يفضلون الاقتراض مقابل سعر فائدة، لذلك فإن هذا الأسلوب يطبق حاليا في الكثير من البنوك الإسلامية .

ج- نجاعة تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل البنكي: إن مصادر تمويل المؤسسات محدودة لأنها غير مؤهلة بالنظر إلى قدراتها المالية للاستفادة من الأسواق والمؤسسات المالية بالمعنى الأوسع للكلمة، فمثلا استخدام آليات البورصة بغرض التمويل أمر غير ممكن لهذا النوع من المؤسسات لأنها مجبرة على الإفصاح المسبق لوضعيتها المالية أمام جهات رسمية تقرر درجة قدراتها المالية، لهذا أصبح تمويل البنوك من بين أهم الوسائل في تمويل هذه المؤسسات.

1-دور ومساهمة التمويل البنكي في تمويل المؤسسات الناشئة : إن حاجة المؤسسة للتعامل مع البنوك والاستفادة من خدماتها المتنوعة هي حاجة حيوية وملحة تمليها متطلبات العمل الميداني ومقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه المؤسسة، من جانب آخر اتجهت المعاملات حديثا مع البنوك نحو التبسيط والتنميط دون أن يكون هذا أثرا على الإبداع البنكي، كما انخفضت التكاليف وتكيفت المعاملات مع خصوصيات كل مؤسسة وواقعها واحتياجاتها، بالإضافة إلى المعاملات البنكية اليوم تتجه نحو الاستقرار والتجانس بفعل حركة التحرير من جهة وتدخل البنوك المركزية بالوسائل والأدوات النوعية والكمية من حين لآخر ، كما أدخلت التكنولوجيات

الحديثة للإعلام والاتصال ونشاطات البنوك وهذا كله أدى إلى تبسيط وتسهيل تعامل البنك مع المؤسسات على اختلاف خصائصها وتسريع هذه التعاملات[1]

إن حاجة المؤسسة للأموال هي حاجة مستمرة وليست ظرفية ومن هنا فإن علاقة مؤسسة بالبنك هي أيضا علاقة دائمة تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين، فالمؤسسة تحصل على الخدمة والبنك يحصل على مكافأة لقاء الخدمة المقدمة، كما أن هذه العلاقة لم تعد قائمة على أساس الوصاية وإنما تقوم اليوم على أساس قواعد وأصول العمل البنكي والمالي .

كما أن حاجة المؤسسة للأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة للاستثمار وتلك الموجهة للاستغلال أو تلك المتعلقة بالخزينة إلى حد الوصول إلى الحسابات البنكية المدينة أو التسبيقات البنكية

وعلى هذا الأساس فإنه لا المؤسسة تستطيع أداء دورها وتحقيق أهدافها بدون مساهمة البنوك ولا البنوك تستطيع أداء دورها وتحقيق أهدافها والاضطلاع بدور الوساطة بدون وجود مؤسسات اقتصادية، وتزداد أهمية مساهمة التمويل البنكي لسد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات، لعدم استطاعتها اللجوء إلى البورصات و الأسواق المالية، خاصة في الدول النامية، ويبقى الاعتماد في التمويل قائما بدرجة أساسية على قناة البنوك أو الاعتماد على إمكانياتها الذاتية انطلاقا من التدفقات المتولدة داخلها.

ويتضح من خلال كل هذا مدى إمكانية أن تساهم البنوك في توفير مناخ وبيئة مناسبة لنمو وتطور المؤسسات الناشئة ولاسيما توفير تمويل يناسب حاجيات وظروف هذه المؤسسات.[2]

2-التمويل البنكي ومختلف وسائل التمويل التي يوفرها:تعتبر الأسواق المالية مصدرا مهما للتمويل الذي تحتاجه المؤسسات على المدى المتوسط والطويل إلا أن هذه الفرصة غير متاحة في غالبية الأحيان للمؤسسات ، هذا ما يجعل لجوئها للتمويل البنكي أمرا ضروريا لتلبية حاجاتها التمويلية المختلفة، لما يقدمه من قروض تتناسب مع حاجيات وخصائص هذه المؤسسات ويمكن أن يتم تصنيفها حسب موضوع استعمالها – نشاطات الاستغلال، الاستثمار – إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .

---

[1]- عبد الله إبراهيمي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)** جامعة الشلف، الجزائر 17-28 أفريل 2006 ص385-397

[2]- عبد الله إبراهيمي ، مرجع سابق ، ص 385- 397

2-1-التمويل بقروض الاستغلال: تحتاج المؤسسة إلى قروض الاستغلال حسب نشاط المؤسسة، فنجد دورة استغلال المؤسسة التجارية تمتد من شراء البضائع إلى غاية بيعها، بينما دورة المؤسسات الإنتاجية تبدأ بشراء المواد الأولية وتنتهي ببيع المنتجات التامة الصنع مرورا بالتخزين وتحويل المواد عبر مختلف مراحل الإنتاج، أما دورة المؤسسات الخدمية لا يكون هناك تخزين[1]

كونها تشمل اقصر دورة استغلال، كما انه كلما كانت قيمة رأس المال العامل كبيرة كلما كانت الحاجة اقل إلى الديون القصيرة الأجل والعكس صحيح، من هنا تحتاج المؤسسة الاقتصادية لجملة قروض لتمويل دورة الاستغلال.

وقروض الاستغلال هي قروض قصيرة من حيث المدة وتسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها، بمعنى تقوم المؤسسة من خلالها بتمويل استهلاكها، وعملية الإنتاج والتسويق، و تنقسم إلى قروض خاصة موجهة لتمويل بعض الأصول المتداولة، و قروض عامة موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وقروض بالتوقيع أو الالتزام في هذا النوع من القروض يتدخل البنك كطرف ثالث بتوقيع وثيقة متعهدا من خلالها ضمان المؤسسة أمام المتعاملين معها.

من بين و وسائل التمويل المتاحة على مستوى البنك لتمويل الأنشطة الاستغلالية للمؤسسة نجد على سبيل المثال لا على الحصر ما يلي:

2-2-تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، التي تواجهها المؤسسة، وعادة ما يتم اللجوء إليها إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا لتسوية رواتب وفواتير الغاز والكهرباء والهاتف.. الخ، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام فقط، ويحرص البنك على عدم تجاوز هذه الفترة كي لا يتحول إلى سحب على المكشوف، وفي حالة المؤسسات الناشئة غالبا ما يكون تسهيل الصندوق مشروط بتقديم ضمان شخصي .

2-3-السحب على المكشوف: يتجسد هذا القرض من خلال سماح البنك لحساب المؤسسة أن يكون مدينا في حدود مبلغ معين أي المبلغ الذي يسمح للمؤسسة استعماله مما يزيد عن رصيد حسابها الجاري على مستوى البنك مقابل فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيدها الدائن، ويوقف البنك حساب الفائدة

[1]- بعلول بالعيد، **(تأجير الاصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)** الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية ، كلية علوم اقتصادية ، جامعة الاغواط ، 8-9 أفريل 2002 ص15-23

بمجرد عودة الحساب إلى حالته الطبيعية، و قد تصل مدته إلى سنة إن هذا النوع من التمويل لا يكون بمعزل عن تحمل تكاليف إضافية قد لا تكون مرغوبة من طرف أصحاب المؤسسات الناشئة خلافا لما يحدث مع المؤسسات كبيرة الحجم.

2-4-السحب على المكشوف ذي التعبئة: تقوم المؤسسة بتحرير سند لأمر لفائدة البنك المقرض في مقابل جعل حسابها دائنا بقيمة السند مخصوما منه العمولات البنكية، وهذا لا يكون الحساب مدينا مثل ما هو الحال في السحب على المكشوف العادي من جهة ومن جهة أخرى وجود السند الأمر كاعتراف بالمديونية اتجاه المصرف المقرض الذي يمكن أن يقوم بإعادة خصمه.

- **القرض الموسمي:** وهو قرض قد يمتد إلى أكثر من تسعة أشهر، ويستخدم لتمويل حاجة الخزينة نتيجة نشاط موسمي لمؤسسة معينة الذي يتميز باختلال بين الإيرادات والنفقات، مما يولد حاجة عابرة في رأس المال العامل.

- **قرض الربط :** هو عبارة عن قرض يمنح إلى المؤسسة المواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

- **التسبيقات على البضائع :** التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية، التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** تعتبر صفقات العمومية مجالا هاما لنشاط المؤسسة، فالحكومة من خلالها نفقاتها تخلق طلبا إضافيا و بالتالي أسواق جديدة تسمح للمؤسسة بتوسيع استثماراتها والاستفادة من إيرادات هذا السوق، ولكن طبيعة السوق العمومية قد تسبب مشاكل مالية للمؤسسة، وهذا راجع لضخامة المشروع وامتداده على عدة سنوات مثلا، كما أن الدولة تدفع جيدا ولكن تتأخر في الدفع .

2-5- منح الكفالات: تمنح الكفالات من طرف البنك إلى المؤسسة في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية، وعادة ما تمنح هذه الكفالات عادة في أربعة أشكال:

– **كفالة الدخول إلى المناقصة:** وتعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام المؤسسة التي فازت بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعينة كتعويض إذا انسحب من المشروع، وبمجرد أن يعطى البنك هذه الكفالة يسقط عن المؤسسة دفع الكفالة نقدا.

– **كفالة حسن التنفيذ:** وتمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة.

– **كفالة اقتطاع الضمان:** عند انتهاء انجاز المشروع، عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها المدة معينة، كضمان وحتى تتفادى المؤسسية تجميد هذه النسبة، ويمكنه بالتالي الاستفادة منها فورا، يقدم لها البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعليا إذا ظهرت نقائص في الانجاز أثناء فترة الضمان.

– **كفالة التسبيق:** في بعض الحالات تقوم الإدارات صاحبة المشروع بتقديم تسبيق المؤسسات الفائزة بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

2-6-منح قروض فعلية: توجد ثلاث أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية: قرض التمويل المسبق، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة، و تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة

– **قرض التمويل المسبق:** ويمنح هذا النوع من القروض عند لانطلاق المشروع وعندما لا تتوفر للمؤسسة الأموال الكافية للانطلاق في الانجاز.

– **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** عندما تكون المؤسسة قد أنجزت نسبة من مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك، يمكنها أن تطلب منحها قرض بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة. .

– **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة:** وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل عند انتهاء الانجاز أو أجزاء منه ويتدخل البنك هنا لان الدفع قد يتأخر وقت الانتهاء من الأشغال.

2-7- الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للمؤسسة، وتتمثل عملية الخصم في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل يحين أجل تسديدها، ويعتبر الخصم قرض قصير الأجل باعتبار أن البنك بدفع مبلغا إلى حامل الورقة التجارية وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين وهذا مقابل مبلغ معين يسمى سعر الخصم. [1]

2-8-عقد تحويل الفاتورة (FACTORING): عقد تحويل الفاتورة عبارة عن تقنية مالية في شكل تمويل قصير الأجل الحقوق المؤسسة،[2] يمنحه البنك أو مؤسسة مالية مختصة مقابل أن تتخلى المؤسسة طوعا عن حقوقها بصورة كلية أو بصورة جزئية وبسعر تفاوضي يدفع مسبقا ويكون في الغالب أقل من القيمة المحاسبية الدفترية، والغرض من هذه العملية هو توفير سيولة نقدية بشكل مستمر ودون الحاجة إلى انتظار تاريخ استحقاق حسابات القبض الشيء الذي سيخلق نوعا من الديناميكية في نشاط المؤسسة

وتتطلب عملية عقد تحويل الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة تجارية الطرف الأول يمثل المؤسسة وهي التي تكون بحوزتهما الحسابات المدينة التي يشتريها البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة، أما الطرف الثاني فهو العميل ويقصد به الطرف المدين للمؤسسة، أخيرا فإن الطرف الثالث يتمثل في مؤسسة المالية أو البنك المتخصص في النشاط التمويلي (عقد تحويل الفاتورة).

2-9-قرض عن طريق القبول: في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد لصالح دائن المؤسسة، ويمكن أن نميز بين عدة أشكال هذا النوع من القروض أهمها :

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول المقدم في التجارة الخارجية.

[1]- بعلول بالعيد ، مرجع سابق ، ص 15-23

[2]- بن حمودة محبوب **(حاجة مؤسسات صغيرة والمتوسطة الى مصرف فعال ونشيط) دراسة الواقع الجزائري** ، "الملتقى الدولي حول تأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " ص 417-422.

د- التمويل بقروض الاستثمار: يمثل الاستثمار عملية أساسية عملية الانطلاق نشاط المؤسسة، أو في حالة توسيع مجال استغلالها، وتتميز هذه العملية بكون العوائد المنتظرة منها مرتبطة بمدة طويلة نسبيا، ولذلك يجب أن تكون القروض الموجهة التمويل الاستثمار تناسب و تأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه العملية.

وقروض الاستثمار هي قروض طويلة ومتوسطة الأجل تتراوح مدتها ما بين سنتين (02) وقد تصل في بعض الأحيان إلى عشرين (20) سنة في حالة تمويل العقارات، و تمنحا البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة لتمويل الاستثمارات، أي الأصول الثابتة من ميزانية المؤسسة والتي تتمثل في: المباني، الآلات والمعدات.. الخ التي تتيح للمؤسسة ممارسة نشاطها، ويتم تسديد أقساط هذه القروض من النتائج التي تحققها المؤسسة.

ويمكن تقسيم القروض الاستثمار حسب المدة إلى قرض متوسط الأجل وقروض طويلة، كما أن هناك تقنية لتمويل الاستثمارات تسمى " القرض الإيجاري" التي تم التطرق إليها سابقا. [1] .

هـ- القروض متوسطة الأجل : يعتبر قرض متوسط الأجل كل قرض يمنح لمدة تتراوح بين 02 إلى 07 سنوات، وهي موجهة التمويل الاستثمارات الخفيفة، بمعنى تلك الاستثمارات التي مدة إهتلاكها مساوية لمدة اهتلاك القرض، مثل: الآلات والمعدات و وسائل النقل، و يكون البنك معرضا لخطر تجميد الأموال و الأخطار المتعلقة بعدم تسديد القرض. [2]

و- القروض طويلة الأجل : تهدف المؤسسة من خلال اللجوء إلى استعمال هذا النوع من القروض إلى تمويل استثمارات تمتد على فترة طويلة من الزمن؛ وتتميز بالتكلفة العالية وتحصيل العوائد فيها يكون على مدة طويلة؛ والقروض طويلة الأجل تأتي لتلبية هذا النوع من الاحتياجات، حيث أنها تفوق مدة 07 سنوات، لتصل إلى 20 سنة، وهي موجهة لتمويل استثمارات ضخمة مثل الحصول على عقارات و أراضي... الخ .[3]

---

[1]- بن حمودة محبوب ، مرجع. سابق ص417-422

[2]- سعدي جمال ، **مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002، ص48 .

[3]- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص75 .

المطلب الرابع : صعوبات وتحديات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة و ريادة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو البيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة startups يجد العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على ستار الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 بذلك الرتبة 64 على الدستوري العالي النسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض الصادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنو ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في ظل التسويق الإلكتروني، كما أنها لتجارب سابقة في العالم توافق المؤسسات الناشئة في الجزائر صعوبات في ظل التمويل بسبب ضعف تكييف النظام الدالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، و يتجلى ذلك في :

- غياب أو نقص كبتَ في التمويل طويل المدى.
- نقص المعلومات الدالية كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في منح القروض .
- ازدواجية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.
- هشاشة العلاقة بنك مؤسسة، إذ تعتبر البنوك إحدى مصادر الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة لريادة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات الشغل بها[1] .

[1]– بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد7، العدد3، 2020، ص528–529 .

المبحث الثاني:علامة ، الإعفاءات، والامتيازات الممنوحة للمؤسسة الناشئة

ستناول في هذا المبحث علامة، الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمؤسسة الناشئة.

المطلب الأول :علامة المؤسسة الناشئة " label "

ساعد ظهور المفاهيم الجديدة المتمثلة في "الابتكار" و "المشاريع الابتكارية" و "المشاتل" و "الحاضنة" في التشريعات المتعلقة بقطاع التعليم العالي و البحث العلمي و مختلف القطاعات الوزارية الأخرى الى تهيئة نظام بيئي لاقتصاد وطني يطمح الى اعتماده على الرأس المال المعرفي، شجعت هذه التراكمات التنظيمية، استحداث الدولة الجزائرية لأول مرة سنة 2020 قطاع وزاري خاص في شكل وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة[1].و احصت هذه الوزارة في مدة جد قصيرة لم تتعد سنتين انشاء أزيد من 600 مؤسسة تحمل علامة "مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر ، و من بين أهم مميزات تعاملات هذه الوزارة استخدامها الحصري لمنصة الكترونية تمكن أصحاب الشركات او المشاريع من تقديم طلبتاهم و متابعة معالجتها و الحصول على قرار منح العلامة .

سارعت السلطات بضعة اشهر من تنصيب الوزارة على تحديد أهم المهام الرئيسية لهذا القطاع الوزاري و المتمثلة في منح ما يسمي " بالعلامة" " Label "بصدور شهر سبتمبر من سنة 2020 المرسوم التنفيذي رقم 20-254، [(2)] المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " المؤسسة الناشئة"، أو علامة " مشروع مبتكر،" أو علامة " حاضنة أعمال. "

يقصد بكلمة "علامة" لغويا، السمة أو امارة أو شعار تعرف به الأشياء، أما العلامة كمفهوم تجاري و الذي يعبر عنه باللغة الفرنسية ب" Marque " فيقصد بها ما يميز بين المنتجات او الخدمات و عادة ما تكون عبارة عن كلمة، أو اسم، أو عبارة ، أو شعار ، أو تصميم ، أو لون ، أو صوت أو صورة أو تصميم و تؤدي

[1] -راجع المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة. ج ر ، العدد 37، المؤرخة في 27 يونيو 2020 .

[2] -المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 ، **المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة " المؤسسة الناشئة**،" أو علامة " مشروع مبتكر"، أو علامة " حاضنة أعمال" وتحديد مهامها و تشكيلها و سيرها. ج ر ، العدد 55 ، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020، ص 10-13 .

عملية تسجيلها إلى تعيين ملكتها التي تمنح الحق في التصرف فيها، كما عرفت المادة 11 من الأمر رقم 03-06 المتعلق بالعلامات [1] العلامة التجارية و خصوصيتها.

الشكل رقم (03): يبين علامة مؤسسة ناشئة

لم يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 تعريف لمفهوم " العلامة" غير أنه نستقرئ من مقتضيات أحكامه أنها "سمة" و بذلك إلى أقرب من المعنى اللغوي منها إلى المفهوم الذي نص عليه المشرع في الأمر 03-06 المتعلق بالعلامات. بحيث تمنح لمؤسسة أو شخص طبيعي في شكل " مشروع مبتكر" أو شخص معنوي منظم في شكل ما سماه " بحاضنة أعمل"، تمنح هذه السمة مجموعة من الامتيازات من أهمها الاعفاءات الضريبية [2] والإفادة من الصندوق الاستثماري خاص بالمؤسسات الناشئة لتسهيل تمويلها و إنشاء مسرع خاص بها وفق معايير دولية.

فيما عدا الامتيازات التي تمنحها "العلامة "، يلاحظ الاهتمام الخاص بفئة الطلبة و تجسد هذا الإتمام بإبرام اتفاقية تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتاريخ 24مارس 2021 و من أهم ما جاء بالاتفاقية التزام الوزارة بدعم و توفير التدريب و التمويل للطلبة حاملي المشاريع المبتكرة و الحاضنات الجامعية و مرافقة حاملي الشهادات في إنشاء مؤسساتهم.

---

[1] -ج ر ، العدد 44، المؤرخة في 23 يوليو 2003 .

[2] - قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021. ج ر، العدد 83، المؤرخة في 31 ديسمبر 2020 .

ترسم هذه الاتفاقية في نظرنا، بوادر خلق جسر بين من يحتضن المعرفة الجامعات و المدارس العليا و مراكز البحث و المخابر من جهة، و من يملك أدوات تحويل البحث إلى استخدام لفائدة قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين من جهة أخرى .

المطلب الثاني : مجمل الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمؤسسات الناشئة

وتتمثل مجمل الإعفاءات والإمتيازات الممنوحة للمؤسسات الناشئة.

أولا- الإعفاءات الضريبية

إن سياسة الإعفاء من الضريبة وسيلة تحفيز تتناقض في ظاهرها مع أهداف السياسة المالية، وتتناغم جدا مع سياسة تشجع الاستثمار، فالمنظور الأصلح أن نتعامل معها وفق مفهوم استخدام الدواء للتعافي وعدم استدامة الاستعمال لتفادي الأعراض الجبائية له، تعفى بعض النشاطات من الضريبية لكونها أنشطة اقتصادية مطلوب تشجيعها، إذ يمكن إعفاء بعض أو نوع معين من الاستثمارات إعفاءا كليا أو تخفيض نسبة الضريبة المطبقة لفترة زمنية محددة، وهذا لتشجيع المستثمرين في بعض القطاعات، لمواجهة مخاطر الاستثمار.

1- الإعفاءات الضريبة للمؤسسات المصغرة والاستثمارات:

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المقتنيات ومواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في الإستثمار خلال مرحلة الإنشاء، تطبيق المعدل المخفض (5%) فيما يتعلق بالرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، الإعفاء من الرسم العقاري لمدة 3 سنوات، الإعفاء من حقوق تسجيل عقود التأسيس للمؤسسات في إطار الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر، إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنايات لمدة 3 سنوات (6 سنوات بالنسبة لنشاطات المناطق الواجب ترقيتها و10 سنوات بالنسبة لنشاطات المناطق المستفيدة من إعانات الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب)، كما تستفيد النشاطات التي تستفيد مؤسسات من إعانة الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني عند أية فترة الإعفاءات من تخفيض في المعدلات المطبقة خلال الثلاثة سنوات اللاحقة.

في إطار دعم الاستثمار هناك إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات كدعم للمؤسسات لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الحيوية، وكذا الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير، كما يتم الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل و التصدير، ناهيك عن الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات التصدير ،وكذا الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.

2- الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة

يكمن الغرض من الإعفاءات الضريبية لفائدة المؤسسات الناشئة مساعدا على التوغل في السوق وتعزيز قدرا التنافسية في السوق الدولية، وذلك من خلال تمكينها من تكريس جميع مواردها المالية والتركيز على الأنشطة المتعلقة بمرحلة الانطلاق لضمان نمو متسارع في السوق الوطنية.

في هذا الإطار فقد أقرت الحكومة الجزائرية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020م بإعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ التحصيل بداية النشاط، كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وتستفيد من إعفاء احتساب الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء المعدات التي تدخل في إطار استثمارا ا، وفي إطار ميزانية 2021 تقترح الحكومة تخفيض في الحقوق الجمركية لتصل إلى 5% .

3- المساعدات الحكومية

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المساعدات المالية ويتمثل في قرض على شكل هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، كما تقدم تخفيض في الضرائب البنكية، مما يقلل التكلفة التي يتحملها البنك مما يشجع البنوك على تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب.

تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة، وذلك من خلال إعفاء من الاشتراك الإجمالي المؤسسات لكي تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها، علما بان الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر، كما يستفيد صاحب العمل من تخفيض 20% لكل طالب عمل جديد يوظف لمدة 12 شهرا، بالإضافة إلى تكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الإجتماعي التي حددت بنسبة 7% من الراتب الخام للمؤسسات التي تقوم بتوظيف أشخاص في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، كما يتم منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم ا كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة .

بالنسبة للمؤسسات الناشئة يرخص الامتياز بالتراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية بناء على اقتراح من الهيئة المسيرة للحظائر التكنولوجية بالنسبة للأراضي الواقعة داخل محيط هذه الحظائر بعد موافقة الوزير المكلف .

إنشاء حساب تخصيص خاص رقمه 150 -302 بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" بغرض تمويل دراسات الجدوى، تطوير خطة العمل، المساعدات التقنية، التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي، تمويل التكوين، احتضان المؤسسات الناشئة، والترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة. [1]

وتأكيد على صحة الإعفاءات والامتيازات التي سبق ذكرها جاء في مقال أخر نشرته جريدة الشروق :

قررت الحكومة، منح المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة" جملة من "الامتيازات الجبائية"، من أجل توفير ما تسميه "أفضل الظروف لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة مختلفة عن بيئة الشركة الكلاسيكية واعتماد طرق عمل جديدة".

وتذكر الحكومة، في عرض أسباب مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة"، أن الحاجة أدت إلى تشكيل نظام بيئي ملائم لظهور المؤسسات الناشئة، وتطوير تقنيات جديدة من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني، إلى قيام السلطات

[1]- كبيش محمود، لعريوي عبد الرزاق، حيمران محمد، **النموذج الأمثل لتحليل التكلفة في المؤسسات الناشئة (حالة الجزائر)**، المجلد 5، العدد01، 2021، ص 149-151

العمومية بوضع عدد من الإجراءات التحفيزية الجبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والحاضنات، من أجل توفير "أفضل الظروف لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة مختلفة عن بيئة الشركة الكلاسيكية واعتماد طرق عمل جديدة".

ونبهت الحكومة، أن الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات في إطار قانون المالية 2021، من خلال المادتين 86 و87، حيث يتم الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لسنة واحدة إضافية،[1] والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتطبيق معدل 5 بالمئة، من الحقوق الجمركية، لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" فيما يخص التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، إضافة إلى الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات أو من الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة، لفائدة هذه المؤسسات.

ومن الامتيازات التي تحصل عليها هذه المؤسسات، حسب مشروع المرسوم، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فما يخص التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، وعلى هذا الأساس، تقدم المؤسسات التي تحمل علامة "ناشئة" أو "حاضنة" للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرارا من هذه العلامة والمسلمة وفق الشروط المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر"، وحاضنة أعمال".

كما يطلب من هذه المؤسسات، تقديم "قائمة التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية للمؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة أو علامة حاضنة، والتي يجب المصادقة عليها من طرف المجلس العلمي والتقني لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة /الجيريا فانتور/".

وحسب الجهاز التنفيذي، فإن "اتخاذ هذه الإجراءات سيسمح للمصالح المؤهلة التابعة لوزارة المالية أي الضرائب والجمارك، وكذا المصالح التابعة للوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة، بالسهر على احترام شروط منح هذه المزايا وضمان تطبيقها وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول"، حدّد المرسوم الوزاري التنفيذي الذي يحمل رقم 21 –170 المؤرخ في 28 أفريل المنصرم، الذي تم نشره في الجريدة الرسمية الصادرة في 5 ماي الجاري،

[1] -https://www.echoroukonline.com

شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة "ناشئة" أو "حاضنة".

وطبقا لذات المصدر، فإنه يجب أن يصادق على قائمة التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة أو حاضنة"، المؤهلة للاستفادة من هذه المزايا المجلس العلمي والتقني المنصب لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور".

ووفقا للتقرير المشترك بين وزير المالية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، فإنه يشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تقديم المؤسسة المعنية للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرار منح علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة"، المسلم لها وفقا للشروط المحددة، على أن تقوم المصالح الجبائية، بعد الاطلاع على الوثائق المذكورة أعلاه، بتسليم شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة طبقا للتشريع والتنظيم الجبائيين المعمول بهما، كما يُشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد وتطبيق معدل 5 % من الحقوق الجمركية، تقديم المؤسسة التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة أو حاضنة" لمصالح الجمارك، شهادة المصادقة من "ألجريا فانتور"، وكذا شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في حين يُشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، بالنسبة للتجهيزات المقتناة محليا من طرف المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة"، تقديم المؤسسة المعنية شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضاف، بالمقابل، يتعين في حالة سحب علامة "حاضنة" بموجب قرار من اللجنة الوطنية تعليق هذه المزايا الجبائية ابتداء من تاريخ سحب العلامة مع تبليغ المصالح الجبائية المختصة إقليميا بقرار سحب علامة "حاضنة".

تتجه الحكومة إلى اعتماد حزمة من الامتيازات والمزايا لصالح المؤسسات الناشئة إذ تضمن المشروع التمهيدي لقانون المالية للسنة القادمة إعفاء هذه الشركات التي يعول عليها الرئيس عبد المجيد تبون كمحور أساسي للاقتصاد الجديد ،من الرسم على النشاط المهني، والضريبة على الأرباح وإعفاء آخر من الرسم على القيمة المضافة في وقت ستعرف أجال تسديد الديون الجبائية غير المدفوعة من طرف الخاضعين للضرائب تمديد من 36 شهرا في الوقت الراهن إلى 60 شهرا ،شريطة تسديد دفعة أولية لا تقل نسبتها 10 بالمائة من قيمة الديون الإجمالية، وحسب مضمون المشروع التمهيدي لقانون المالية للسنة القادمة، المرتقب المصادقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء القادم، بعد أن كان قد أمر رئيس الجمهورية في الإجتماع الماضي مجموعة من التعديلات وفي المادة 84 من يقترح معدو النص إعفاء الشركات الناشئة من الرسم على النشاط المهني

والضريبة على الأرباح لمدة سنتين بداية من تاريخ الحصول على علامة "ستارت آب"، الى جانب مقترح يتعلق بإعفاء هذه الشركات من الرسم على القيمة المضافة مع إخضاعهم الى حقوق جمركية مخفضة بمعدل 5 بالمائة عند اقتناء الأجهزة والعتاد الذي يسمح بتجسيد استثماراتهم.

أما المادة 85 من مشروع القانون ، فتقترح توسيع الإعفاءات الجبائية لتستفيد منها الحاضنات بحكم أن تطوير شركات "ستارت آب" لا يمكن أن يتحقق دون دعم من الحاضنات إذ يقترح المشروع إعفاء الحاضنات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح إضافة إلى الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. وفي الشق المتعلق بالجانب التشريعي دائما ،يقترح مشروع قانون المالية مراجعة تسمية "البطاقية الوطنية للغشاشين" وجعلها "البطاقية الوطنية لمرتكبي مخالفات الغش"، وركز النص على العقوبات التي ستطال الأشخاص والشركات الواردة أسمائها في البطاقية، وأهمها إقصائهم من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمارات في السياق ذاته تعتزم الحكومة حرمان الأشخاص والمؤسسات المرتكبة لمخالفات الغش أيضا من التسهيلات الإدارية والجبائية والجمركية والتجارية، زيادة على منعهم من المشاركة في الصفقات العمومية وكل العمليات التجارية، المشروع التمهيدي لقانون المالية 2021 ،تضمن في المادة 71، رسما على توطين العمليات البنكية الخاصة باستيراد السلع والخدمات باستثناء واردات المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتم في إطار الصفقات العمومية الممولة من طرف خزينة الدولة.[1]

ثانيا– التحفيزات والامتيازات الاقتصادي المقدم للمؤسسات الناشئة في سنتي (2020–2021)

– إعفاءات جبائية لصالح المؤسسات الناشئة تصل إلى خمسة سنوات.

– قروض بنكية تصل إلى 300000 دج بالنسبة للمؤسسات الناشئة بشكل عام وإذا أخذت صفة مؤسسة ناشئة صغيرة مليوني دج وإذا كانت متوسطة فحد القرض هو 150 مليون دج.

– السلطات عازمة على مساندة المؤسسات الناشئة بمحاربة البيروقراطية.

– حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة.

– إنشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة.

[1] -https://www.echoroukonline.com

– إعفاءها من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين مع إعفاء عتادها من الرسم على القيمة المضافة والخضوع إلى نسبة الحقوق الجمركية مخفضة 5 %. [1]

1- بعض التحليلات وفق معطيات السنوات الأخيرة مع التركيز على سنتي (2020-2021)

عجز الموازنة العامة في 2020 هو 13 مليار دولار والعجز المتوقع في قانون المالية 2021 هو 22 مليار دولار، أما السعر الرسمي لصرف الدينار مقابل 1 دولار هو 114 دج في بداية 2019 و118دج في بداية 2019 و 119 دج إلى غاية 6 مارس 2020 وبعدها 129 حتى 02 نوفمبر أصبح 131دج أي أنه في انخفاض مستمر، فكانت نسبة التضخم على أساس سنوي في ماي 2019هي 3.6 % وفي ماي 2020 هي 9.1 % أي في تزايد مستمر، في حين متوسط نسبة الادخار في البنوك التجارية هي 3% أما متوسط معدل الفائدة الإقراض إلى أصحاب المؤسسات الاقتصادية هو 8% مع العلم أن البنوك التجارية تصرح بأن المقترض يستفيد من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة، أما النمو الاقتصادي فكان في 2019 هو 0.8 % أما في 2020 فكان انكماش بنسبة 6.4%. فنلاحظ أن هناك عجز متزايد في الموازنة العامة وتقليص مستمر لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية فصاحبه تزايد معدل التضخم رغم الظروف الاقتصادية التي من المفروض تشجع على تقليص التضخم، وهذا الأخير يؤدي انخفاض القدرة الشرائية للنقود خاصة وأن البنك الم ركزي طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي حيث طبعت حوالي ما يعادل 32 مليار دولار في سبتمبر 2018، ومنه فإن الاقتصادي الجزائري في حالة ركود، فكانت الحاجة إلى مؤسسات من أخر ومن الممكن أن من خلالها يتم رفع قيمة العوائد من العملات الصعبة خارج المحروقات وهي المؤسسات الناشئة.

بما أن دولة الجزائر لها احتياطي صرف في بداية 2019 قدره 72.7 مليار دولار وفي بداية 2020، 62 مليار دولار ثم 60 مليار في مارس 2020 ووصل إلى 51.6 في ديسمبر 2020، أي أن هناك رصيد مالي تم تشكيله قبل بداية الأزمة البترولية في2014 مما يسمح للدولة الجزائرية من تقديم الريع وذلك بشكل قانوني من خلال زيادة الإنفاق العام والذي يعتبر من أهم المؤثرات في عجز الميزانية العامة للدولة والذي بلغ 10.4% في سنة 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 13.5% في 2021، والإنفاق يكون بالأساس لتحفيز

[1]- محمد رقامي، **أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-2021** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة عنابة، المجلد 24، العدد 02، 2021، ص 726.

الطلب الكلي، مع الإعفاء أو تخفيض قيمة الضرائب المحصلة من المؤسسات الاقتصادية والتي من بينها الناشئة، يشكلان التحفيز الاقتصادي. [1]

المطلب الثالث: نماذج ناجحة للمؤسسات الناشئة في العالم العربي

في هذا المطلب سوف نتطرق نماذج المؤسسات الناشئة في العالم العربي .

1- المؤسسات الناشئة في العالم العربي :

في ضوء الزيادة المطردة في عدد الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يظل من الصعب للغاية التكهن باسم الشركة الناشئة القادمة في السوق المحلي، التي ستتخطى قيمتها المليار دولار. ومع ذلك، نستعرض فيما يلي أهم الشركات الجديدة التي حققت نموا جيدا خلال عام 2020 :

1-1 شركة ايكار Ekar: هي شركة تقوم عبر تطبيقها (المتوفر على متجر آبل وبلاي ستور) بتشغيل خدمة تأجير السيارات في الشرق الأوسط (الامارات العربية تحديدا)، وهي تضم أسطولاً ضخماً من السيارات يتألف من أكثر من 10 آلاف سيارة، ومن المتوقع أن يصل حجم مُستخدمي التطبيق أكثر من مليون مستخدم مسجل بحلول عام 2021. حيث يدفع فيها مستخدم الخدمة على دقائق الاستخدام فقط على عكس مزودي خدمات تأجير السيارات التقليدية، فالمستخدم مسؤول فقط عن الوقت الذي استخدم فيه السيارة، وليس مطالبا بالدفع للوقود، الركن، أو الصيانة. وقد قام كل من رافي بوساري وفيل هيلم هيدبيرج بتأسيس شركة **Ekar** في عام 2016، واستطاعا الحصول على تمويل بقيمة **17 مليون دولار** في نوفمبر 2019 للمساعدة في توسيع حجم أعمالها على المستوى الإقليمي مع البداية بالسوق السعودي. وسوف تطلق الشركة خدماتها في مدينة الرياض،

[1]- محمد رقامي ، مرجع سابق، ص 727 .

مستفيدة من وجود أكثر من 70 ألف سائق من النساء لأول مرة في المملكة، واللاتي قد يكون استئجار السيارات بديلاً معقولاً بالنسبة لهن عن امتلاك السيارة.

2-1 شركة مكسب MaxAB: تساهم شركة مكسب المصرية الناشئة، التي أسسها بلال المغربل في عام 2018، على تعزيز الربط بين الأطراف المنخرطة في سلسلة التوريد، وتعتبر "**مكسب**" بمثابة منصة للتجارة الالكترونية تهدف إلى ربط موردي السلع الاستهلاكية مثل الأغذية ومواد البقالة مع تجار التجزئة الصغار والمحلات التجارية في المناطق ذات الخدمة الضعيفة. وتهدف الشركة، كما توضح على موقعها الالكتروني، إلى إعادة هندسة وبناء سوق الأغذية والبقالة باستخدام تقنيات معتمدة على البيانات وسلاسل التوريد الحديثة.

كما تساعد الشركة تجار التجزئة الصغار في الحصول على أفضل الأسعار مع الشفافية في إظهارها وعرضها سواءً لتجار التجزئة أو الموردين، وتقدم كذلك خدمة التوصيل على مدار الساعة. ووفقًا لإحصائيات الشركة فقد أنجزت في عام واحد أكثر من **40.000** شحنة شملت **680 صنفًا** من البضائع لأكثر من **9000** تاجر تجزئة. وقد حصلت شركة مكسب على أكبر تمويل في الشرق الأوسط من خلال جمع إجمالي 6.2 مليون دولار في سبتمبر 2019 من طرف عدة جهات استثمارية مثل بيكو كابيتال و DX Ventures4 و Endure Capital وبمشاركة **Startups500** و **Outlierz Ventures** وبعض المستثمرين المحليين.

3-1 شركة Carzaty: قام حسن جعفر ومروان الشعار بتأسيس الشركة في عام 2017 لبيع السيارات بأسعار مخفضة للغاية من خلال العمل بصورة كاملة من خلال صالة عرض افتراضية، وبيع سيارات تم تجديدها مغطاة بضمان لمدة عام وتسليمها للعملاء.

وتسعى شركة **Carzaty** إلى توفير أفضل عروض السيارات للعمانيين والمقيمين في السلطنة بأقل الأسعار، وعلى عكس الوكالات، لا تمتلك شركة **Carzaty** صالة عرض كبيرة للسيارات، ولا تمتلك مخزونا كبيرا من السيارات، لكن تتبنى الشركة نهجا مبتكرا، يعتمد كليا على منصة إلكترونيَّ ة مُتاحة على شبكة الإنترنت، وتوفر خدمة توصيل السيارات في الوقت المحدد لتقليل التكاليف، وتوفير الكثير من المال على العملاء. ولا تقتصر كارزاتي على نوعية سيارات معينة ولكن تتيح الشركة العديد من علامات السيارات العالمية المختلفة؛ مثل: علامة نيسان، وميتسوبيشي، وتويوتا، وإنفينيتي، ولاند روفر، والعديد من العلامات الأخرى.

4-1 شركةFloraNow: استطاعت شركة فلوراناو وهو سوق تأسس في 2016 على يد شريف مزيك في دبي يربط بين مزارع الزهور حول العالم، وبين البائعين المحليين والفنادق ومنظمي الحفلات وغيرهم في الإمارات العربية المتحدة. يضم السوق حاليا أكثر من **12 ألف مشترك**، ومئات المشترين من أنحاء العالم، بما في ذلك مزارع في سريلانكا وتايلاند وكولومبيا.

وبدأت شركة **FloraNow**، مدفوعة بالتمويل الذي حصلت عليه في ديسمبر 2019 والبالغ قيمته 3 **ملايين دولار**، في عام 2020 بالتوسع في سوق الزهور المستوردة في دول مجلس التعاون الخليجي ،والذي تقدر قيمته بـ **124 مليون** دولار.

1-5 شركة كوفي COFE: قام علي الإبراهيم بتدشين تطبيق كوفي في الكويت عام 2018. ويعرض هذا التطبيق قائمة بائعي التجزئة والمقاهي القريبة. ويمكن للعملاء من خلال التطبيق طلب قهوتهم أو المشروبات المفضلة لهم، ويتم توصيلها إليهم أو يمكن كذلك طلب مستلزمات المقاهي، ويضم التطبيق تحت مظلته خمسين محلا للقهوة داخل الكويت، وهو يتيح للمستخدم طلب قهوته المفضلة بخياراته المتعددة (على سبيل المثال: تفضيل السكر، ونوع الحليب، وغيرها من الإضافات) وتوصيلها بشكل سريع إلى مكان العمل أو السيارة، أو الاستلام الشخصي في المقهى المختار وحسب الوقت المحدد. وتتم عملية الاختيار والشراء من خلال التطبيق الذي يتضمن أيضًا برنامج مكافآت حيث يكتسب العملاء نقاط مع كل عملية شراء، يستبدلونها بمزايا حصرية، كما يوفر الوقت على محبي القهوة من خلال تقديم تجربة سريعة وسهلة وسلسة ومبسطة لطلب القهوة. بالإضافة إلى توفير وسائل الدفع المتنوعة والبطاقات الائتمانية أو الدفع نقدًا كما يمكنه استبدال الرصيد المتوفر في التطبيق.

خلاصة الفصل:

لقد تناول هذا الفصل العديد من المحطات الهامة والهادفة والتي قد تخلق الكثير من الفوائد على الصعيد الشخصي والجماعي من بينها التشجيع على الاستثمار في مجال المؤسساتي ورسم طريق التمويل من طرف صندوق التمويل الذي تم إنشائه بموجب المادة 131 من قانون المالية 2020وحسب المسؤولين هذا صندوق يتولى جميع الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمؤسسة والمشروع المبتكر وكذلك الحصول على التمويل لدعم المشروع والذي يدخل ضمن منظور شامل لدعم المقاولاتية في الجزائر ، وتخصيص شركات رأسمال المخاطر وهذه الشركات تم انشاءها بموجب قانون 06-11 المتعلق بشركات رأسمال الاستثماري، واصل هذه شركات تقديم السيولة في تمويل وجلب رؤوس الأموال وتقديم مساعدة غير مالية كالإدارة والتسيير على أساس المشاركة ، وتوجد بعض هيئات مساعدة في تمويل مثل حاضنات الأعمال التي تعمل على احتضان الفكرة والمشروع المبتكر ومنح علامة Lapel والتي تدخل ضمن الامتيازات الممنوحة لحاملها حيث تسهل هذه العلامة على صاحبها من حيث التمويل وطرق العمل، وجاءت أهم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة في الإعفاء الكلي من الضريبة أو الإعفاء الجزئي أو تخفيض نسبة الضريبة المطبقة ، ومن الامتيازات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وتناولنا أيضا بعض الأمثل عن المؤسسات الناشئة في العالم العربي مثل كارزاتي، ومكسب...

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة ،وبالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، إلى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الإنشاء إلى التوسع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي، فعملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دوار أساسيا في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة، إضافة إلى هذا فهناك عدة بدائل تمويلية مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات نذكر منها التمويل عن طريق أرس المال المخاطر والذي يساهم في التخفيف من حدة المشكل التمويلي الذي تعاني منه المؤسسات، ونظرا للمزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة.

أيضا من بين البدائل التمويلية نذكر التمويل الإسلامي والذي يعمل على أساس الجمع بين عنصر العمل وعنصر رأس المال، هذا التمويل يعتبر أفضل بديل لتمويل هذه المؤسسات نظرا لخصوصياتها من جهة وكون النظام البنكي الإسلامي أكثر استقرارا ومرونة باعتباره يتطرق لأنواع مختلفة من التمويل تتناسب مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا- مناقشة الفرضيات

1- الفرضية الأول: نعم توجد عدة خصائص تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات لكل مؤسسة مميزات وخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وكذا الحال مع المؤسسات الناشئة والتي تعتبر من المؤسسات الحديثة الشابة لأن معظم مؤسسيها شبان كما أنها تتميز بالإبداع والابتكار، و بدرجة عالية من المخاطرة وهذا ما يجعلها تعمل بشكل دائم للتقليل منها، أيضا تختلف عن غيرها في أنها لا تعتمد على بعد واحد فقط بل ترتكز على كل الأقسام المتعلقة بنشاطها، وسرعة اتخاذ القرار وقلة التدرج الوظيفي، عدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة و مرونتها وقدرتها على التأقلم

مع المتغيرات التي تحدث في محيطها ،ربحية عالية نظرا لصغر حجمها كل هذا يساهم في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

2- الفرضية الثانية: نعم توجد هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

لا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى وهياكل تدعمها للوصول إلى أهدافها المسطرة كما هو الحال مع المؤسسات الناشئة، والتي بدورها تحتاج إلى من يدعمها ويتابعها في نشاطاتها مرحلة بمرحلة خاصة في المراحل الأولية من نشأتها، ومن بين الهياكل التي قامت بدعم المؤسسات الناشئة نذكر الحاضنات والتي تساعد صاحب المشروع على تحقيق واثبات إمكانيتها في المدى البعيد ومرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة، أيضا دار المقاولاتية والتي تساهم في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة أصحاب المشاريع ،المشاتل والتي تقوم بالاستقبال والإيواء والدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة والقيام بإيجار المحلات، وتقديم الإرشادات الخاصة، بالإضافة إلى شركات أرس المال المخاطر.

3- الفرضية الثالثة: نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر

تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، ذلك أن نشاطاتها محدودة ومواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس والعمليات الأخرى، وهذا ما ينعكس على معاملات المؤسسات الناشئة، مما يجعلها مضطرة إلى اللجوء إلى سياسات تمويلية بديلة ومتنوعة حيث يظل التمويل البنكي هو المصدر المألوف للحصول على وسائل التمويل، إلا إن المؤسسات الناشئة لا تيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك والمؤسسات المالية بسبب عدم ملائمة معايير الإقراض للمؤسسات الناشئة (عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض ضعف هيكلها، عدم انتظام السجلات المحاسبية، وارتفاع درجة المخاطرة)، وعليه تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية.

ثانيا- النتائج

- المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.

– المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.

– التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الأموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.

– تتعدد وتختلف أسباب تعثر الشركات الناشئة وأبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة.

– المؤسسات الناشئة ستساعد و بشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات و هذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي انشأ المؤسسات .

– تعتبر هياكل دعم المؤسسات الناشئة**Startup** من الأساسيات الفعالة في نمو وتطور هذه المؤسسات.

ثالثا– التوصيات

– تشجيع الدولة على إقامة رأسمال المخاطر وذلك بمنحها الامتيازات المالية والجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم مع الرفع من مساهماتها للمؤسسات الناشئة وتساهم بذلك في تطوير السوق المالي عن طريق إدخال مؤسسات أخرى في البورصة بعد انسحاب شركات رأس المال المخاطر منها.

– دعم إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.

– تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء، كإضافة مهام أخرى لصناديق وكالات تدعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على الطالب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجامعي لكي لا يعتمدوا فقط على الوظيفة العمومية وكذلك روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الأفكار الإبداعية.

– ترقية الصيغ التمويلية الإسلامية لأن الكثير من أصحاب المؤسسات لا يحبون التعامل بالصيغ الربوية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. بن نعمان جمال، حاضنات **الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني الحاضنات الأعمال في الجزائر ،** مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2016.
2. أرزيل الكاهنة، **قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2019.
3. إلياس حناش، بوقنعور خديجة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير – دراسة تحليلية–** ، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان – إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأسباب التقليدية و المستخدمة، جامعة جيجل، 2021.
4. الانطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جريدة الخبر، العدد الصادر بتاريخ 22 جانفي 2021، تاريخ الولوج 05 جانفي 2022 على الساعة الرابعة مساء.
5. بعلول بالعيد، **(تأجير الاصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)** الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية ، كلية علوم اقتصادية ، جامعة الاغواط ، 8–9 أفريل 2002 .
6. بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد7، العدد3، 2020.
7. بن حمودة محبوب **(حاجة مؤسسات صغيرة والمتوسطة الى مصرف فعال ونشيط) دراسة الواقع الجزائري** ، "الملتقى الدولي حول تأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .
8. بن علقمة مليكة، **دور التمويل الإسلامي في دعم حاضنات الأعمال**، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2020.
9. بوالشعور شريفة، **دور حاضنات في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start– up دراسة حالة الجزائر ،** مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 4، العدد 2، 2018.
10. بونان مصطفى، علي صولي، **الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11، العدد 01 ، 2020

11. جغدالي نجاة، **دور المؤسسات الناشئة Start-up في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019-2020.

12. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021.

13. خالدي خديجة ، **خصائص واثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة " حالة الجزائر"** ، الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الجزائر 14-15 ديسمبر 2004 .

14. دينـاوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

15. دينـاوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، مرجع سابق، 2020.

16. راجع المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة. ج ر ، العدد 37، المؤرخة في 27 يونيو 2020 .

17. رمضاني مروى، بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)–** ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

18. رمضاني مروى، بوقرة كريمة، مرجع سابق، ص280

19. الرميدي بسام سمير، طلحي فاطمة الزهراء، **حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي**، مقال منشور في إطار الكتاب الجامعي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، بدون سنة.

20. ريان درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،1997.

21. سعد قرمش زهرة، سلطان كريمة، **مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الناشئة**، مقال منشور في إطار الكتاب جماعي الدولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،.

22. سعدي جمال ، **مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002.

23. ضياف علبة، حمانة كمال، **رأسمال المخاطر : اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة- حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد04، العدد 05 لسنة 2016.

24. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر

25. عبد الله إبراهيمي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)** جامعة الشلف، الجزائر 17-28 أفريل 2006.

26. عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة** ، دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة- جامعة الطاهري محمد -بشار -الجزائر ،المجلد 08، العدد 01 ، 2021 .

27. فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، **أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الناشئة Start- up في الجزائر – دراسة تحليلية -**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01 ، 2020

28. قانون رقم 01-18، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج. ر.**، عدد 77 صادر في 15 ديسمبر 2001. ملغى.

29. قانون رقم 06-11، مؤرخ في 24 يونيو 2006، **يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج. ر.**، عدد 42 صادر في 25 ماي 2006.

30. قانون رقم 17-01، المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج . ر** ، عدد 02 صادر في 15 جانفي 2017.

31. قانون رقم 19-04، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج. ر.، عدد 81 صادر في 30 ديسمبر 2019

32. قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021. ج ر، العدد 83، المؤرخة في 31 ديسمبر 2020 .

33. كبيش محمود، لعريوي عبد الرزاق، حيمران محمد، **النموذج الأمثل لتحليل التكلفة في المؤسسات الناشئة (حالة الجزائر)**، المجلد 5، العدد01، 2021.

34. لمين عبد الحميد، حساين سامية، **تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر : قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 – 254**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02 لسنة 2020 .

35. لومايزية عفاف، **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مقال منشور في إطار الكتاب الدولي الجماعي ، جامعة جيجل، 2021 .

36. محمد رقامي، **أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-2021** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة عنابة، المجلد 24، العدد 02، 2021.

37. محمد هاني، **المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي**، الكتاب معتمد من طرف المجلس العلمي والمجلس العملي للكلية، حالة منظمة البويرة، جامعة البويرة، بدون سنة.

38. المرسوم التنفيذي رقم (254 –20) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

39. المرسوم التنفيذي رقم 03–78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 .

40. المرسوم التنفيذي رقم 12–293 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 .

41. المرسوم التنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 ، **المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " المؤسسة الناشئة**،" أو علامة " مشروع مبتكر"، أو علامة " حاضنة أعمال" وتحديد مهامها و تشكيلها و سيرها. ج ر ، العدد 55 ، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

42. المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق 08 أكتوبر 2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020 .

43. مرسوم تنفيذي رقم 03–78 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، **يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج. ر.،** عدد 13 صادر في 26 جويلية 2003.

44. مرسوم تنفيذي رقم 16–205، مؤرخ في 25 يوليو 2016، **يتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار**، ج. ر.، عدد 45 صادر في 31 جويلية 2016.

45. مزيود إبراهيم، **نحو تفعيل طرق التمويل غير التقليدية في الجزائر – التمويل برأسمال المخاطر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01 العدد 10 ، المدية – الجزائر، 2014.

46. مصطفى بورنان، علي صاولي ، **استراتيجيات المستخدم في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)** ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد: 11، العدد1، 2020.

47. مقرر رقم 19-01، مؤرخ في 2 جانفي 2019، **يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**، ج. ر.، عدد 15 صادر في 11مارس 2019.

48. مقرر رقم 97-01 مؤرخ في 6 أبريل 1997، يتعلق باعتماد بنك، ج. ر.، عدد 33 صادر في 25 ماي سنة 1997.

49. الملتقى الوطني الثاني عشر، **المؤسسات الناشئة والحاضنات**، مطبعة منصور، جامعة الوادي، 25 فيفري 2021 .

50. Aidin Salamzadeh, Hiroko Kawamorita Kesim, Startup Companies: Life Cycle and Challenges, conference paper,

51. https://www.echoroukonline.com

52. https://www.echoroukonline.com

53. https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211013/218958.html2021/10/13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	Université Mohamed Boudiaf a M'sila
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
قسم:	Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): أسامة بحقي المولود(ة) بتاريخ: 11/10/1997 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو كرت) رقم: 109685091 الصادرة بتاريخ: 09/05/2018 عن: خربواعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

09 جوان 2022

التوقيع و البصمة

تذكرا الثبوت تدقيع :

المسيلة : أسامة بحقي

بلدية محمد بوضياف

09 جوان 2022

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

المفوض

إمضاء: بن نسوف اسماعيل

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

تم بحمد الله